الحدث

في الوقت الذي ارجات فيه حركة حماس زيارة وفدها إلى القاهرة لبحث التصور المطروح لوقف إطلاق النار وصفقة تبادل الاسرى، وقبل ساعات من وصول وزير الخارجية الاميركي انتوني بلينكن، كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي قصفها على مدينة رفح التي تعتبر آخر ملاذات المهجرين

غارات على رفح

إسرائيل تستهدف آخر ملاذات المهجرين بغزة

غزة، القدس المحتلة، القاهرة
العربي الجديد

حوّل الاحتلال الإسرائيلي اتجاه آلته العسكرية إلى مدينة رفح جنوب قطاع غزة، على الحدود مع مصر، آخر ملاذات المهجرين، والتي لجأ إليها نحو نصف سكان قطاع غزة في ظل حرب الإبادة التي واصلتها القوات الإسرائيلية أمس السبت لليوم الـ120. وفيما كشفت مصادر مصرية وأخرى في «حماس»، أمس السبت، عن إرجاء زيارة وفد الحركة الذي كان مقرراً أن يترأسه رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، إلى القاهرة نهاية الأسبوع الماضي، لمزيد من المشاورات مع مكونات المقاومة وفصائلها في القطاع بشأن التصور المطروح لوقف إطلاق النار وصفقة تبادل الأسرى، كانت التسريبات الإسرائيلية تشير أول من أمس أن العديد من الوزراء في المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون الأمنية السياسية والأمنية (الكابنيت)، عارضوا الجمعة الخطوط العريضة للصفقة المحتملة مع حركة «حماس»، معتبرين أنها ستؤدي إلى توقف طويل جداً في القتال، فيما أبدى آخرون مواقف أكثر ليونة.

في هذه الأثناء، حضر ملف غزة في مباحثات رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في نيويورك أمس السبت، فيما ينتظر أن يبدأ وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن اليوم الأحد جولة جديدة في المنطقة لمناقشة الحرب في غزة ومحاولة الدفع باتجاه اتفاق جديد يضمن إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين ووقفاً مؤقتاً لإطلاق النار. وذكرت وكالة الأنباء القطرية «قنا» أنه الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الوزراء القطري بحثا علاقات التعاون بين دولة قطر والأمم المتحدة، وآخر المستجدات في الشرق الأوسط، لا سيما في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وسبل استمرار دخول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام إلى القطاع بكافة أشكالها. وشدد رئيس مجلس الوزراء القطري، بحسب «قنا»، على الدور المهم الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في مساعدة الملايين في غزة والضفة الغربية والأردن وسورية ولبنان، محذراً من التداعيات الكارثية التي ستترتب على وقف تمويلها. كما دعا إلى الفصل بين الوكالة كمؤسسة أممية ذات قيم وتقاليد راسخة وبين الادعاءات التي طاولت عدداً من موظفيها الذين يخضعون للتحقيق. في هذه الأثناء، وبعد 3 أيام من إعلان وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت أنه بعد سيطرة قوات الاحتلال على مدينة خانيونس جنوبي القطاع، التي فر منها عشرات الآلاف من الأشخاص، فإنها ستنتقل إلى رفح، شهدت المدينة ضربات إسرائيلية مكثفة منذ مساء أمس الأول الجمعة، ذهب ضحيتها العشرات. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، في بيان أمس السبت، استشهاد أكثر من 100 شخص منذ مساء أول من أمس في ضربات مكثفة للاحتلال على مناطق عدة في القطاع بما في ذلك رفح، التي انتقل إليها نحو 1,3 مليون شخص، من أصل 2,4 مليون، بحسب الأمم المتحدة. وأفيد عن سقوط 17 شهيداً فضلاً عن إصابة العشرات جراء الغارات على رفح.

وقال ينس لايركه، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في إفادة صحافية بجنيف مساء الجمعة الماضي، إن «رفح بمثابة طنجرة ضغط مملوءة بالبأس، ونخشى مما سيحدث لاحقاً». واعتبارها الجزء الوحيد من غزة الذي تصله المساعدات الغذائية والطبية المحدودة عبر الحدود، أصبحت رفح والمناطق القريبة من خان يونس منطقة تعج بالخيام المؤقتة. وأدى تصاعد هجمات الاحتلال على آخر ملاذات المهجرين في رفح إلى تصاعد القلق العالمي. وحذر منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، في بيان أمس السبت، من احتمالات تمدد الصراع إلى جميع أنحاء المنطقة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل و«حماس». وقال بوريل إن حوالي مليون فلسطيني "نزحوا تدريجياً نحو الحدود المصرية. وزعموا (الإسرائيليين) أنها مناطق آمنة، ولكن في الواقع ما نراه هو أن القصف الذي يؤثر على السكان المدنيين مستمر ويخلق وضعاً سيئاً للغاية». من جهتها، قالت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، في تصريح صحافي، إنها «مصدومة» من التصريحات الإسرائيلية بشأن احتمال التحرك عسكرياً نحو مدينة رفح، مؤكدة أن ذلك "لن يكون مبرراً". ولفتت إلى أن أغلبية الموجودين في رفح هم من النساء والأطفال، وتابعت: «دعونا نتخيل أنهم أطفالنا». وشددت على أن التوصل إلى هدنة إنسانية في غزة على رأس أولوياتهم. كما حذرت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان، من التداعيات الكارثية لهجوم قوات الاحتلال على رفح، واعتبرته إبادة لنحو مليون ونصف المليون فلسطيني واستكمالاً لمخطط تهجير الشعب الفلسطيني.

في موازاة ذلك، ولليوم الـ13 على التوالي، تحاصر الأنباء الاحتلال العسكرية مستشفى الأمل بخانيونس من الجهات الأربعة، وتمنع خروج أي أحد إلى مبانيه المستشفى والجعبية. واعلنت وزارة الصحة في غزة، في بيان أمس السبت، أن 107 أشخاص استشهدوا، وأصيب 160، خلال الـ 24 ساعة الماضية، ليرتفع بذلك عدد الشهداء إلى 27238. وأصيب أكثر من 66 الف شخص. في غضون ذلك، أعلنت فصائل المقاومة الفلسطينية خوض معارك ضارية مع جيش الاحتلال في شمال وجنوب قطاع غزة. وتواصل الفصائل استهداف جنود والميات الاحتلال المتوغلة في مناطق متفرقة من جنوب قطاع غزة، إذ أعلنت كتائب «القسام» أن عناصرها تمكّنوا من الإجهاز على 15 جندياً إسرائيلياً من مسافة صفر في منطقة الجوازات غرب مدينة غزة، فيما أكدت «سرايا القدس» أنها تمكنت من استهداف قوة إسرائيلية قوامها 10 جنود بقذيفة «TPG»، إثر تحصّنهم بأحد المنازل في حيّ الأمل غربي خانيونس. وأعلنت «كتائب شهداء الأقصى» أنها فجرت آلية عسكرية لجيش الاحتلال غربي مدينة غزة بعبوة «عاصف»، ثم ألحقها مقاتلوها بقذيفة «آر بي جي»، ما أدى إلى تدميرها، مؤكدة وقوع قتلى وجرحى فيها. وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس السبت، أن وحدة النقل العملياتي التابعة له «نفّذت أكثر من 1500 عملية» لإجلاء جنود جرحى من قطاع غزة، منذ 27 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وبرز أمس ما نقلته وكالة «أسوشييتد برس» عن سكان ومسؤول بارز في «حماس» من أن الحركة بدأت نشر قوات شرطة ودفع رواتب جزئية لبعض موظفي الخدمة المدنية في مدينة غزة في الأيام الأخيرة. ويؤكد هذا الأمر مدى قدرة الحركة على الصمود على الرغم من حملة التدمير المنهجية والإبادة التي تقترفها قوات الاحتلال. وقال أربعة من سكان مدينة غزة للوكالة إنه في الأيام الأخيرة، انتشر ضباط شرطة يرتدون الزي الرسمي والملابس المدنية بالقرب من مقر الشرطة والمكاتب الحكومية الأخرى، بما في ذلك بالقرب من مستشفى الشفاء، الأكبر في القطاع. وأوضح السكان أنهم رأوا عودة موظفي الخدمة المدنية إلى العمل. وقال مسؤول في «حماس» إن عودة الشرطة تمثل محاولة لاستعادة النظام في المدينة المدمرة بعد أن سحبت إسرائيل عدداً كبيراً من قواتها من شمال القطاع غزة الشهر الماضي. وأوضح أن قادة الحركة أعطوا توجيهات لإعادة فرض النظام في أجزاء من الشمال حيث انسحبت القوات الإسرائيلية، بما في ذلك المساعدة في منع نهب المتاجر والمنازل التي تركها السكان الذين استجابوا لأوامر الإخلاء الإسرائيلية المتكررة وتوجهوا إلى النصف الجنوبي من غزة. وقال سعيد عبد البر، من سكان مدينة غزة، إن ابن عمه تلقى أموالاً من مكتب مؤقت لحركة حماس بالقرب من المستشفى الذي تم إنشاؤه لتوزيع 200 دولار على موظفي الحكومة، بما في ذلك ضباط الشرطة وعمال البلدية.

في هذه الأثناء، كشفت مصادر مصرية وأخرى في «حماس»، عن إرجاء زيارة وفد الحركة الذي كان مقرراً أن يترأسه رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية، إلى القاهرة نهاية الأسبوع الماضي، لمزيد من المشاورات مع مكونات المقاومة وفصائلها في القطاع بشأن التصور المطروح لوقف إطلاق النار وصفقة تبادل الأسرى، وتأكيد على أنّ دراسة المقترح الجديد لوقف إطلاق النار ترتكز على أساس أن تفضي أية مفاوضات إلى إنهاء العدوان كلياً وانسحاب جيش الاحتلال إلى خارج القطاع ورفع الحصار والإعمار وإدخال كافة متطلبات الحياة لشعبنا وإنجاز صفقة تبادل متكاملة، مؤكدين أن فصائل المقاومة ستكون حيث هي مصلحة شعبنا وحمايته». وسيكون مقترح «الهدنة» على رأس زيارة جديدة لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى المنطقة اعتباراً من اليوم الأحد، تتخلّلها محطات في قطر ومصر وإسرائيل والضفة الغربية المحتلة والسعودية. وهو سيدفع قدماً بمقترح للإفراج عن أسرى إسرائيليين محتجزين في غزة مقابل تعليق للعدوان على القطاع، وفق ما أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان أمس الأول الجمعة. وقال بلينكن، مساء الجمعة الماضي، إنه يسعى خلال هذه الجولة إلى العمل على «سلام دائم في المنطقة، بما في ذلك أمن مستدام للإسرائيليين والفلسطينيين على حدّ سواء». وستكون هذه المرة الخامسة التي يجري فيها بلينكن زيارة للمنطقة منذ بدء العدوان على قطاع غزة. في المقابل، بدا وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه، أمس السبت، جولة شرق أوسطية تستمر حتى الثلاثاء المقبل. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية كريستوف لوموان، في بيان أمس السبت، إن من شأن هذه الجولة، التي ستشمل مصر والأردن وإسرائيل والأراضي الفلسطينية ولبنان، أن تدفع قدماً نحو «وقف لإطلاق النار وتحرير الرهائن» و«فتح آفاق سياسية» بالاستناد إلى حلّ الدولتين.

فلسطينيون في رفح أمس (محمد عبد/ فرانس برس)

حذر رئيس الوزراء القطري من تداعيات وقف تمويل «أونروا»

أرجا وفد «حماس» زيارة القاهرة للتشاور مع فصائل المقاومة

تظاهرات عدة

شهدت العاصمة البريطانية لندن، أمس السبت، تظاهرة جديدة، ضمن حراك وقف الحرب الإسرائيلية على غزة، فيما أعلن المنظمون عن مشاركة أكثر من 200 ألف متظاهر في الفعالية الاحتجاجية. بموازاة ذلك، خرج عشرات الآلاف في فرنسا والدانمارك والسويد والنمسا للضغط، أمس، على الحكومات من أجل المطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة. وطالب المحتجون بضرورة وقف الإبادة الإسرائيلية لأهالي القطاع، والتوصل الى وقف فوري لإطلاق النار.

مطالبة بإنهاء دعم إسرائيل

طالب 800 موظف حكومي أميركي وأوروبي، في بيان مشترك أمس السبت، بإنهاء الدعم الدبلوماسي والعسكري الذي تقدمه دولهم لإسرائيل. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن الموظفين الحكوميين الأميركيين ومن 12 دولة أوروبية رأوا أن «حكوماتهم تساهم من خلال دعم إسرائيل في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وجرائم الحرب والإبادة الجماعية» المرتكبة في غزة. وأشارت إلى أنها المرة الأولى التي يجتمع فيها موظفون لانتقاد حكوماتهم.

شرق غرب

غارات جديدة في اليمن

أعلنت جماعة الحوثيين، فجر أمس السبت، أن القوات الأميركية والبريطانية شنت 3 غارات على مناطق شرق مدينة صعدة شمالي البلاد. ومساء أول من أمس لجمعة، أعلنت جماعة الحوثيين عن استهداف محافظة حجة (غرب اليمن) بسبع غارات. من جهتها، أعلنت القيادة الوسطى الأميركية، أمس، أنها نفذت ضربات داخل اليمن ضد 4 مسيّرات للحوثيين كانت معدة للإطلاق. كما أعلنت أن القوات الأميركية أسقطت 7 مسيّرات، أول من أمس، فوق البحر الأحمر.

(الأناضول، رويترز)

بلاغ جديد ضد الاحتلال أمام الجنائية الدولية

رفع تكتل لنقابات المحامين في الجزائر بلاغاً مشتركاً مع عدة نقابات محامين عرب، أول من أمس الجمعة، إلى المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية كريم خان ضد إسرائيل عن أفعال تشكل جريمة إبادة جماعية في فلسطين. وقال رئيس تكتل نقابات المحامين في الجزائر إبراهيم طايري، لـ«العربي الجديد»، إن عدداً من كبار المحامين في العالم انضموا إلى هذه الدعوى الجديدة ضد جرائم إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني، ومن أجل ملاحقة الكيان الصهيوني.

(العربي الجديد)

فرنسا: ثلاثة جرحى بهجوم في محطة قطارات

جرح ثلاثة أشخاص في هجوم نُفذ بمطرقة وسكين في إحدى الردهات الأرضية لمحطة ليون الواقعة في جنوب شرق العاصمة الفرنسية باريس. وفيما أوقف رجل يُشتبه في أنه منفذ الهجوم ووضع في الحبس على ذمة التحقيق، استبعد مدير شرطة باريس لوران نونيز أن يكون طابع الحادث إرهابياً، من جهتها، صرحت النيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب بأنها تواكب التطورات.

(فرانس برس)

كوريا الجنوبية تستدعي السفير الروسي

استدعت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، أمس السبت، السفير الروسي في سيول جورجي زينوفييف، لتقديم شكوى بشأن انتقادات موسكو لأحدث تصريحات أدلى بها رئيس كوريا الجنوبية يون سوك يول حول سعي كوريا الشمالية لامتلاك ترسانة نووية. وجاء الاستدعاء بعد أن ندد يون، في 31 يناير/ كانون الثاني الماضي، بتطوير بيونغ يانغ أسلحة نووية للحفاظ على النظام الحالي، وهي تصريحات وصفتها المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا بأنها «منحازة» و«مشينة» في بيان صدر بعد أيام.

(رويترز)

تركيا: «الرفاه من جديد» لن يدعم مرشحي «العدالة والتنمية»

أعلن زعيم حزب الرفاه من جديد في تركيا فاتح أربكان (الصورة)، أمس السبت، رفض الحزب دعم مرشحي حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات المحلية المقبلة، ما قد يؤثر على مصير الانتخابات في إسطنبول وأنقرة. وقال أربكان: «قاعدتنا الشعبية تأميننا»، مضيفاً «لم نتوقع أن نشارك في التحالف الجمهوري».

(العربي الجديد)

رصد

تصاعد هجمات المستوطنين في الضفة

رام الله ـ **العربي الجديد**

واصلت قوات الاحتلال حربها على الضفة الغربية المحتلة، مع تزايد عمليات الاعتقال، بالتوازي مع رفع المستوطنين من مستوى عدوانهم على الفلسطينيين، مع سرقة عشرات من رؤوس الأغنام خلال هجوم على التجمع البدوي عين العوجا شمال أريحا شرق الضفة الغربية. وأعلن الهلال الأحمر الفلسطيني، في بيان أمس السبت، أن طواقمه تعاملت مع إصابة بالرصاص الحي بالصدر لشاب من قرية كفر جمال جنوب طولكرم شمال الضفة الغربية، وذلك مع اقتحام قوات الاحتلال للقرية. وأوضح الهلال، أقتحمت قوات الاحتلال بلدة باقة الشرقية شمال طولكرم، وتمركزت في منطقة رأس رمانة عند مدخل البلدة، واوقفت مركبات المواطنين وفتشتها وأخضعت ركابها للاستجواب. وفجر أمس السبت، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدينة طوباس شمالي الضفة الغربية بعدة آليات، وانتشر جنود الاحتلال في عدة أحياء، ودهم الجنود عدداً من منازل المواطنين، ونصبوا القناصة على اسطح المنازل وفي عدة أماكن بالمدينة، وسط مواجهات عنيفة، أطلقت قوات الاحتلال خلالها الرصاص الحي وقنابل الصوت.

وذكرت وسائل إعلام فلسطينية أن قوة خاصة من جيش الاحتلال اقتحمت مخيم الدهيشة بمحافظة بيت لحم جنوبي الضفة الغربية، إذ نفذت حملة اعتقالات، فضلاً عن قيامها باقتحام المنازل. واقتحم جنود الاحتلال أيضاً بلدة عزون شرقي مدينة قلقيلية شمال الضفة، فيما تفجرت مواجهات مسلحة خلال اقتحام جيش الاحتلال مخيم بلاطة شرقي مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية، بعدة آليات عسكرية وجرافة.

وذكرت وكالات الأنباء الفلسطينية أن قوات الاحتلال دهمت منطقة روجيب شرق نابلس وسيّرت دوريات في أحيائها وشوارعها، وحاصرت أحد المنازل، فيما اقتحمت عدة آليات عسكرية إسرائيلية بلدة برقة شمال غرب نابلس، وجابت شوارع وأحياء في البلدة، دون أن يُبلَّغ عن اعتقالات. واقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بلدة عرابة، جنوب جنين، حيث نصبت عدة حواجز في المنطقة. وقالت مصادر أمنية لوكالة «وفا»، إن جنود الاحتلال أوقفوا مركبات المواطنين وفتشوها ودققوا في بطاقات راكبيها، ما أدى إلى إعاقة الحركة على الطريق الرابط بين يعبد والقرى المجاورة لها وبلدتي عرابة وعشرات من رؤوس الأغنام للمواطن أحمد رشايدة، خلال الهجوم بزعم أنها لهم، وذلك وسط حماية الاحتلال للمهاجمين. وأشار إلى أن دون أن تقع إصابات، وحطموا عدة سيارات للأهالي، كما اعتدوا على سيارة متضامنة أجنبية وحطموها. كما منع مستوطنون، أمس السبت، الفلسطينيين بتجمع عرب الرأضي المحتلة. وأضاف تروبدو، في تصريح للصحافيين: "نبحث كيفية التأكد من محاسبة المسؤولين عن عنف المتطرفين العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو، حسن مليحات، في بيان، إن «عشرات المستوطنين اقتحموا تجمع عرب المليحات في المعرجات شمال غرب أريحا، وفرضوا حصاراً بأجسادهم وأغنامهم لمنع أهالي التجمع من إخراج أغنامهم من الحظائر في ساعات الصباح الباكر، في محاولة منهم لتضييق الخناق على التجمع"، مشيراً إلى أن تجمع عرب المليحات يشهد اعتداءات يومية منذ مطلع العام 2024 في محاولة من دولة الاحتلال والمستوطنين ممارسة ضغوط قصوى لترحيل هذا التجمع.

واعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان، أن "الاستعمرين يتحدون الأمر التنفيذي الذي وقعه الرئيس الأميركي جو بايدن (الخميس الماضي) بفرض عقوبات على عدد منهم ممن ارتكبوا اعتداءات ضد المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم، ويواصلون اعتداءاتهم في أنحاء متفرقة من الضفة». وطالبت «بوضع المنظمات الاستعمارية على قوائم الإرهاب وفرض عقوبات رادعة على عناصرها ومسؤوليها ومن يقف خلفهم في الحكومة الإسرائيلية، وممارسة ضغط حقيقي على الجانب الإسرائيلي لتفكيكها ونزع أسلحتها ورفع الحماية عنها، واعتقال مرتكبي الجرائم ضد الفلسطينيين ومحاكمتهم».

من جهة ثانية، قال رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، أول من أمس الجمعة، إن حكومته تدرس فرض عقوبات على مستوطنين متطرفين في الضفة الغربية، وذلك غداة الإجراء الأميركي بحق أربعة مستوطنين متهمين بالتورط في أعمال عنف في الأراضي المحتلة. وأضاف ترودو، في تصريح للصحافيين: "نبحث كيفية التأكد من محاسبة المسؤولين عن عنف المتطرفين أو عند المستوطنين المتطرفين في الضفة الغربية»، معتبراً أن «العنف في الضفة الغربية غير مقبول على الإطلاق، ويعرض السلام والاستقرار في المنطقة والطريق نحو حل الدولتين للخطر».

اعتقلت قوات الاحتلال 12 شخصاً في مناطق مختلفة في الضفة

تقرير

النازحون في جنوب لبنان يشكون ظروفهم

جنود إسرائيليون قرب الحدود مع لبنان، يناير الماضي (عمير ليفي/Getty)

لا تزال الحدود اللبنانية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة مشتعلة، مع استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي باستهداف المناطق اللبنانية، عبر الغارات الجوية والقصف المدفعي، فيما يشنّ «حزب الله» ضربات على المواقع الإسرائيلية.

سياسياً، يستمرّ الموقف الغربي من أجل وقف التصعيد على جبهة لبنان بين «حزب الله» وجيش الاحتلال الإسرائيلي وإن كان وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، قد أعلن أول من أمس، أن وقف إطلاق النار في قطاع غزة، لا يعني وقفه شمالاً مع حزب الله اللبناني «ما دام أننا لم نصل إلى وضع يمكن أن يعيش فيه سكان الشمال بأمان».

وقال غالانت في كلمة مصورة نشرتها صحيفة "يديعوت أحرنوت": «إذا كان حزب الله يعتقد أنه عندما يكون هناك وقف لإطلاق النار في الجنوب (قطاع غزة)، فسوف نتوقف عن إطلاق النار عليه، فهو مخطئ تماماً». وتابع: «أقولها بصراحة، ما دام أننا لم نصل إلى وضع يمكن أن يعيش فيه سكان الشمال بأمان، فلن نوقف إطلاق النار هناك».

ونعت حركة أمل، التي يرأسها رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، في بيان أمس السبت، علي خليل محمد ومصطفى عباس ضاهر، اللذين «استشهدا أثناء قيامهما بواجبهما الوطني والجهادي دفاعاً عن لبنان والجنوب». وذكرت أن «أفواج المقاومة اللبنانية تعاهد الشهداء وجماهيرها أن تبقى على العهد والقسم للقائد المؤسس وللشهداء بأن نكون فدائيي حدود أرضنا المقدسة مهما غلت التضحيات». وكان العنصران في «أمل» قد سقطا نتيجة غارة إسرائيلية على بلدة بليدا جنوبي لبنان، مساء أمس الأول الجمعة. وبذلك ارتفع عدد قتلى الحركة منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى ثلاثة. وأعلن «حزب الله»، في بيان، أمس السبت، استهداف قاعدة خربة ماعر بالأسلحة المناسبة، فيما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن صاروخين أطلقا من جنوب لبنان سقطا في منطقة زرعيت بالجليل الغربي. كما ذكرت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية اللبنانية، أمس السبت، أن الطيران استهدف بعدد من الصواريخ أطراف بلدة عيتا الشعب، ثم تبع ذلك غارة جوية مماثلة استهدفت أطراف بلدة يارون، كذلك استهدف الطيران أطراف بلدة مروحين. وأطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي نيران رشاشاته الثقيلة باتجاه جبل اللبونة عند أطراف بلدة الناقورة. كما أطلق القنابل المضيئة فوق القرى الحدودية المتاخمة للخط الأزرق في القطاعين الغربي والأوسط جنوبي لبنان، وفق ما ذكرته «الوكالة الوطنية للإعلام»، التي أشارت إلى تعرض بلدة الضهيرة في القطاع الغربي جنوبي لبنان، لقصف إسرائيلي بالقذائف الفوسفورية.

وأشارت وسائل إعلام تابعة لـ«حزب الله» إلى تنفيذ الطائرات الحربية الإسرائيلية غارتين بالصواريخ استهدفتا محيط جبل بلاط قرب مروحين، وأطراف بلدة أم التوت لجهة بلدة شيحين جنوبي لبنان، فضلاً عن تنفيذ غارة جوية بالصواريخ على منطقة أبو طويل في بلدة عيتا الشعب. كما أشارت إلى قصف مدفعي إسرائيلي استهدف أحراج راشيا الفخار جنوب لبنان. وليل أمس الأول، أطلق جيش الاحتلال قذائف المدفعية الثقيلة على أطراف بلدات الناقورة، ويارين، والجبين، والضهيرة، وعيتا الشعب، وشيحين، ووادي حامول في القطاع الغربي، وعلى أطراف بلدة عيتا الشعب. وفي تقرير لوكالة «فرانس برس»، قالت إيناس طحيني، التي فرت مع عائلتها من بلدة عيتا الشعب إلى مدرسة في صور: «قصفوا (الإسرائيليون) بيت شقيقي ما أدى إلى احتراقه بالكامل، بينما تضررت شقتي في الطابق الأسفل». وطحيني في عداد أكثر من 86 ألف شخص نزحوا، وفق الأمم المتحدة، من منازلهم منذ بدء التصعيد عبر الحدود. وأضافت طحيني: «لو كنت قادرة على استئجار منزل في صور لفعلت ذلك، لكن ذلك ليس بمقدورنا، ولا نعرف ماذا سيحدث لنا». يشار إلى أن عيتا الشعب تعتبر من أكثر البلدات الحدودية تضرراً بالقصف الإسرائيلي الذي أدى إلى دمار عدد كبير من المنازل. وفي قاعة تدريس باتت مسكنه في مركز لإيواء النازحين في المدرسة، في صور، قال حافظ مصطفى (46 عاماً) إن أولاده العشرة انقطعوا عن التعلّم في المدارس والجامعات نتيجة النزوح. وأضاف مصطفى، الذي كان يعتاش من مزرعتي بقر قبل نزوحه من بلدته بيت ليف: «اضطرت ابنتاي إلى التوقف عن ارتياد الجامعة، بسبب عدم قدرتي على توفير 400 دولار قبل الامتحانات».

واستهدف القصف الإسرائيلي على حد قوله مزرعة يمتلكها مع شريكه، ما أدى إلى مقتل عدد من الأبقار وهروب بعضها الآخر. واضطر إلى بيع 17 بقرة كانت في مزرعة ثانية، بسبب عدم قدرته على تأمين مكان لإيوائها، ومن أجل توفير مورد لعائلته. وأضاف: «كنا نعلّم الأولاد ومعنا المال وأمورنا جيدة... الحرب قلبت حياتنا رأساً على عقب»، متابعاً: «حتى لو عدت إلى بلدتي، فسأبدأ حياتي من الصفر».

وتأوي منطقة صور الحدود الأكبر من النازحين، مع هرب أكثر من 27 ألف شخص إليها، وفق الأمم المتحدة. وتقيم قرابة ألف منهم في مراكز إيواء. وقال رئيس وحدة إدارة الكوارث التابعة لاتحاد بلديات صور مرتضى مهنا: «هناك متطلبات كثيرة يحتاجها النازحون لسنا قادرين على تأمينها»، مضيفاً «لم نتوقع أن نشارك في حلّ الدولتين.

(العربي الجديد، فرانس برس)

الحدث

قُتل العشرات في سورية والعراق في ضربات أميركية، قالت واشنطن إنها استهدفت مقارّ لـ«الحرس الثوري» الإيراني وفصائل حليفة لطهران، في ردّ على مقتل جنود أميركيين الأحد الماضي

أميركا ترد في سورية والعراق

ضربات جوية استهدفت فصائل حليفة لإيران

بغداد ـ **صفاء الكيبسي**
غازي عنتاب ـ **محمد أمين**
محمد كركص
طهران ـ **صابر غل عنبري**

أقل من أسبوع، هو ما استغرقه تنفيذ الردّ الذي توعّد به المسؤولون الأميركيون مراراً، منذ الأحد الماضي، عقب مقتل 3 جنود أميركيين وجرح 40 آخرين في هجوم طائرة مسيّرة على قاعدة «البرج 22» قرب الحدود الأردنية - السورية، إذ أعلن الجيش الأميركي، شنّ ضربات جوية، مساء أول من أمس الجمعة، على أهداف في سورية والعراق، مستهدفاً «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري» الإيراني و«جماعات مسلحة متحالفة معه».

الضربة التي قالت أميركا إنها لن تكون نهاية الردّ، أسفرت في حصيلتها، حتى مساء أمس السبت، عن مقتل 16 شخصاً في العراق، و23 شخصاً في سورية، فيما قالت الخارجية الإيرانية، أمس، إنه «لا يوجد أي إيراني بين القتلى»، وسط تصريحات عدة تشير إلى عدم رغبة جميع الأطراف، تحديداً واشنطن وطهران، في اتساع نطاق المواجهات بعد الضربات.

وفي السياق، برزت أمس تصريحات حسين الموسوي، المتحدث باسم حركة النجباء، إحدى الفصائل الرئيسية المدعومة من إيران في العراق، وبينما أدان في مقابلة مع «أسوشييتد برس» في بغداد الضربات الأميركية، وقال إن واشنطن «يجب أن تفهم أن كل عمل يؤدي إلى ردة فعل»، بيد أنه استخدم بعد ذلك لهجة أكثر تصالحية، قائلاً: «لا نرغب في تصعيد أو توسيع التوترات الإقليمية». ولفت إلى أن المواقع المستهدفة في العراق كانت «خالية من المقاتلين والعسكريين وقت الهجوم»، مشيراً إلى أنه لم يكن هناك الكثير من الضرر يسمح له بتبرير عدم وجود استجابة قوية.

كما نفت 3 مصادر أمنية لـ«رويترز»، أمس السبت، رصدها أي هجوم على قاعدة حرير الجوية في أربيل، والتي تضم قوات أميركية في شمال العراق، وذلك بعد وقت قصير من إعلان «المقاومة الإسلامية في العراق» استهدافها. كما تبنت الأخيرة الغارات الـ 85 هدفاً في سورية والعراق، تابعة لـ«الحرس الثوري» الإيراني و«فيلق القدس» والمليشيات المدعومة من طهران. وأضافت أن الغارات شملت مراكز عمليات القيادة والسيطرة، ومراكز الاستخبارات، والصواريخ، والقذائف، ومخازن المركبات الجوية من دون طيار، ومنشآت اللوجستيات، وسلسلة توريد الذخائر لمجموعات المليشيات ورعايا «الحرس الثوري»، والتي «مكّنت من شنّ هجمات ضد القوات الأميركية وقوات التحالف» الدولي ضد تنظيم «داعش». من جهته، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي للصحافيين، أول من أمس، إن «قواتنا شنت ضربات على 3 منشآت في العراق و4 منشآت في سورية»، وشدّد على «أننا لا نريد أن نرى هجوماً آخر على مواقع أو جنود أميركيين في المنطقة».

وكان الرئيس الأميركي، جو بايدن، قد حضر بقاعدة في شمال شرق الولايات المتحدة، أول من أمس الجمعة، المراسم الرسمية لإعادة جثامين 3 جنود أميركيين قتلوا الأحد الماضي بالأردن، في هجوم نسبته واشنطن إلى مجموعات تدعمها إيران. وقال في وقت لاحق، في بيان، إن «ردّنا بدأ اليوم. وسيستمر في الأوقات والأماكن التي نختارها»، مضيفاً أن بلاده «لا تسعى إلى نزاع في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر في العالم». وتابع: «لكن فليعلم جميع من قد يسعون إلى إلحاق الأذى بنا: إذا الحقتم الضرر بأميركي، فسنردّ». من جهته قال وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، في بيان أول من أمس، إنه «بناءً على توجيهات الرئيس بايدن شنت قواتنا ضربات على 7 منشآت يستخدمها الحرس الثوري الإيراني والمليشيات التابعة له لمهاجمة قواتنا».

في غضون ذلك أشارت مصادر أمنية في محافظة الأنبار غربي العراق، في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن الضربات الأميركية استهدفت بعد منتصف ليلة الجمعة - السبت، 4 مواقع للفصائل الموالية لإيران «في منطقة السكك بمدينة القائم المحاذية للحدود السورية، وهي منطقة تضم عدداً غير قليل من المقار للفصائل المسلحة». وأضافت أن «المقار المستهدفة هي عبارة عن مخزن للأسلحة، ويضم أسلحة ثقيلة وصواريخ كاتيوشا، ومعدات مختلفة، والموقعين الآخرين هما مصنعان للطائرات المسيّرة، ويضمان كميات من المتفجرات والآليات، والرابع هو مقر لعقد الاجتماعات، ويضم أيضاً آليات عسكرية». وأوضحت أن «المقر (الآخير) جرى إخلاؤه في الأيام الماضية»، وكانت مصادر أمنية قد أفادت وكالة «فرانس برس» بأن الضربات خلفت 18 قتيلاً، هم 15 مقاتلاً في فصائل مسلحة، و3 مدنيين.

وأوقعت الضربات 16 قتيلاً، و36 جريحاً بحسب آخر حصيلة رسمية أعلنتها هيئة «الحشد الشعبي»، مؤكدة في بيان، أمس، أن «البحث ما زال جارياً عن جثامين عدد من المفقودين». وبشأن موقف «الحشد» العسكري إزاء الهجوم، قالت إنها ستكون رهن أوامر رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، مبينة «جهوزية الحشد لتنفيذ أي أمر من السوداني بحفظ سيادة العراق ووحدة أرضه وسلامة شعبه».

وكانت الحكومة العراقية، قد قالت في بيان، إن «العدوان أدى إلى ارتقاء 16 شهيداً، بينهم مدنيون، إضافة إلى 25 جريحاً، كما أوقع خسائر وأضراراً بالمباني السكنية ومتملكات المواطنين». وأضافت أن وجود التحالف العسكري، بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة «صار سبباً لتهديد الأمن والاستقرار في العراق، ومبرراً لإقحام العراق في الصراعات الإقليمية والدولية». ونفى المتحدث باسم الحكومة العراقية باسم العوادي وجود أي تنسيق مسبق لشن الضربة، واصفاً ما أعلنه الجانب الأميركي بأنه «ادعاء كاذب يستهدف تضليل الرأي العام الدولي»، معتبراً أن «هذه الضربة العدوانية ستضع الأمن في العراق والمنطقة على حافة الهاوية». وشدّد على «رفض العراق أن تكون أراضيه ساحة لتصفية الحسابات». وكان كيربي، قد قال للصحافة، أول من أمس: «لقد أبلغنا الحكومة العراقية بالضربة مسبقاً».

من جهة أخرى، أعلنت الخارجية العراقية، أمس، استدعاء القائم بأعمال السفارة الأميركية، ديفيد بيركر، لتسليمه مذكرة احتجاج رسمية بشأن «الاعتداء الذي طاول مواقع عسكرية ومدنية»، في البلاد، وذلك «لعدم وجود السفيرة الأميركية» الينا رومانوسكي. كذلك شددت الرئاسة العراقية، أمس، على «أهمية عقد اجتماع طارئ للرئاسات (الثلاث) والكتل السياسية لبحث العدوان الأميركي على البلاد». وأضافت في بيان أن الهجوم الأميركي «مثل انتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية». وذكرت أن «العراق أبدى رغبة واضحة في تنظيم عمل التحالف الدولي، من خلال جولة من المحادثات، إلا أن هجمات الأمس ستقوّض فرص نجاح المفاوضات الجارية، حيث إن العنف لا يولّد إلا العنف والتأزيم».

وفي سورية، تركزت الضربات الجوية الأميركية على مواقع وأهداف تابعة للمليشيات إيرانية، خصوصاً في محافظة دير الزور شرقي البلاد، حيث الثقل العسكري الإيراني الأكبر والأهم في سورية، والمتمثل بعشرات المليشيات التي تنتشر في هذه المحافظة المتاخمة للعراق. وذكر مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» رامي عبد الرحمن، أمس، أنّ 23 شخصاً قتلوا في الضربات السورية، جميعهم من المقاتلين.

من جانبها قالت وزارة الدفاع في حكومة النظام السوري، في بيان، أمس، إن ما وصفته بـ«العدوان الأميركي» طاول عدداً من البلدات والمواقع في المنطقة الشرقية من البلاد، وبالقرب من الحدود السورية العراقية. وأشارت إلى أن القصف أدى إلى مقتل عدد من المدنيين والعسكريين، وإصابة آخرين بجروح، وإلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات العامة والخاصة. وأضافت أن المنطقة التي استهدفتها الهجمات الأميركية «هي ذاتها المنطقة التي يحارب فيها الجيش العربي السوري بقايا تنظيم داعش الإرهابي»، لافتة إلى أن «احتلال القوات الأميركية أجزاء من الأراضي السورية لا يمكن أن يستمر».

من جهتها، رأت وزارة الخارجية السورية، في بيان أمس، أن «ما ارتكبته (واشنطن) يصبّ في تأجيج الصراع بمنطقة الشرق الأوسط على نحو خطير للغاية».

وقالت وسائل إعلام، تابعة للنظام، منها صحيفة «الوطن» إن الضربات استهدفت مواقع في بلدة الهري، ومعبر الصكل، والهجانة في البوكمال قرب الحدود مع العراق، كما طاولت حي الحمدانية، وصوامع الحبوب، ومحيط مزار عين علي في الميادين، وأشارت إلى أن معظم المواقع «كانت قد أخليت بالكامل قبل العدوان».

من جهتها، أكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن أعنف الضربات تركزت في مدينة الميادين شرقي دير الزور، وتحديداً المنطقة المعروفة بـ«مزّار عين علي»، والتي تضم مقار عدة للمليشيات الإيرانية. وأضافت أن من المواقع المستهدفة مقار ومستودعات تابعة للمليشيات الإيرانية في بلدة عياش شمال مدينة دير الزور، إذ تحوي الطائفة التي كانت مقراً لتنظيم «داعش» سابقاً، مركز تدريب رئيسياً لـ«الحرس الثوري الإيراني». وتُعد بلدة عياش ومستودعاتها الأن من أكبر قواعد المليشيات الإيرانية شرقي سورية. وطاولت الضربات أيضاً مواقع في مدينة دير الزور، ولا سيما وسط المدينة، وفي حي «حويجة صقر»، ومواقع بالقرب من كلية التربية سابقاً، بالإضافة إلى غارة استهدفت موقعاً بجانب ما يعرف بـ«المطبخ الإيراني»، وغارات أخرى بالقرب من منطقة «الرادارات» ومنطقة «الهابش» عند مدخل دير الزور الشرقي، كذلك استهدفت ضربة أخرى مطار دير الزور العسكري، والذي يُعدّ قاعدة مهمة للمليشيات المدعومة من إيران.

وتعليقاً على الهجمات، أوضح مدير مركز «الشرق نيوز» فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد» أن المقرات المستهدفة «ليست بالأهمية الكبرى»، مشيراً إلى أن الخسائر في هذه المقرات وفي صفوف المليشيات الإيرانية «محدودة». من جانبه قلل المحلل العسكري السوري النقيب عبد السلام عبد الرزاق، في حديث مع «العربي الجديد»، من أهمية الضربات في شرقي سورية، معتبراً أنها «غير مؤثرة، وليست ذات جدوى من الناحية العسكرية»، مضيفاً أن المليشيات أخذت حذرها بعد إعلان الإدارة الأميركية نيتها الرد على مقتل الجنود الأميركيين.

في موازاة ذلك، أدانت الخارجية الإيرانية، أمس، بـ«شدة» الهجمات الأميركية على مناطق في سورية والعراق، واعتبرتها انتهاكاً لسيادة البلدين، ووحدة أراضيهما، و«مغامرة وخطأ استراتيجياً آخر ترتكبه الإدارة الأميركية». وقال المتحدث باسم الخارجية، ناصر كنعاني، في بيان، إن هذه الهجمات «لن تكون لها نتيجة سوى مزيد من التصعيد وعدم الاستقرار في المنطقة». وفي وقت نفى سقوط قتلى إيرانيين في تلك الضربات، جدّد تحذير بلاده من خطر اتساع أبعاد وجغرافيا الحرب والمواجهات في المنطقة، مضيفاً أن «استمرار هذه المغامرات يهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين»، كما دعا مجلس الأمن إلى القيام بمسؤولياته لمنع استمرار هذه الهجمات «الأحادية وغير القانونية». وفي سياق ردات الفعل، دانت حركة «حماس»، في بيان أمس، الهجمات الأميركية على العراق وسورية، معتبرة أنها «تصعيد خطير وتعد على سيادة بلدين عربيين». وحملت الإدارة الأميركية «المسؤولية عن تبعات هذا العدوان الغاشم» والذي «يصب الزيت على النار». من جهتها، قالت وزارة الخارجية الروسية إن «واشنطن الواثقة بعدم إمكان محاسبتها تواصل زرع الفوضى والدمار في الشرق الأوسط»، مؤكدة «إدانتها الشديدة» للضربات الأميركية.

بالمقابل، وصفت الحكومة البريطانية، في بيان أمس، أميركا بأنها حليف «راسخ»، مضيفة أنها تدعم حق واشنطن في الرد على الهجمات. من جهته قال منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، خلال اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، أمس، إن «على الجميع أن يحاولوا تجنب أن يصبح الوضع متفجراً» في الشرق الأوسط، فيما لم يذكر الضربات الأميركية بشكل مباشر.

أما وزير الخارجية البولندي، راديك سيكورسكي، فقد صرّح أمس للصحافيين من بروكسيل، بأن وكلاء إيران «لعبوا بالنار لأشهر وسنوات، والآن النار تحرقهم».

يتفقدون آثار الغارة التي استهدفت مقر «الحشد» في مدينة القائم بمحافظة الأنبار (الأناضول)

> بايدن: ردّنا سيستمر في الأوقات والأماكن التي نختارها

> الخارجية الإيرانية: لا يوجد أي إيراني بين القتلى

> بغداد تستدعي القائم بأعمال السفارة الأميركية للاحتجاج

عقوبات على إيرانيين

فرضت أميركا، أول من أمس الجمعة، عقوبات جديدة ضد شركات وشخصيات إيرانية، ضالعة في تصنيع مُسيّرات من طراز «شاهد»، وفي محاولات لشن هجمات سيبرانية ضد بنى تحتية أميركية. وقال نائب وزير الخزانة بريان نيلسون، إن الاستهداف المتعمّد لبنى تحتية «هو عمل مرفوض وخطير لن تتسامح معه» بلاده. كما تطاول العقوبات شركة «تشاينا أويل آند بتروليوم» الصينية، المتهمة ببيع مواد خام إيرانية نيابة عن «الحرس الثوري» الإيراني.

دعوة لاجتماع مجلس الأمن

دعت روسيا، أمس السبت، إلى عقد اجتماع «عاجل» لمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، بشأن الضربات الأميركية على أهداف في سورية والعراق. وقال نائب المندوب الروسي في الأمم المتحدة دميتري بوليانسكي (الصورة)، على مواقع التواصل الاجتماعي: «لقد طالبنا للتو بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن الدولي بشأن تهديد السلم والأمن الناجم عن الضربات الأميركية على سورية والعراق» ليل الجمعة ـ السبت.

إضاءة

عوفر كاسيف... مناهض للصهيونية والاحتلال والإبادة

يواجه النائب الإسرائيلي عوفر كاسيف احتمال عزله من الكنيست بسبب توقيعه على عريضة تؤيد الدعوى التي قدّمتها دولة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، وتتهمها فيها بارتكاب «إبادة جماعية» ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. ولطالما عرف كاتيس بمواقفه المناهضة للصهيونية والاحتلال

إجراءات انتقامية بحقه في الكنيست بسبب تأييده دعوى جنوب أفريقيا

حيفا ـ **نايف زيداني**

عاد عوفر كاسيف النائب في الكنيست الإسرائيلي عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والمناهض للصهيونية والاحتلال، إلى واجهة عناوين وسائل الإعلام في الأيام الأخيرة، عقب تصويت لجنة الكنيست البرلمانية على عزله، بسبب توقيعه على عريضة تؤيد الدعوى التي قدّمتها دولة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، وتتهمها فيها بارتكاب «إبادة جماعية» ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. لكن مسيرة أستاذ الفلسفة السياسية في الجامعة العبرية في القدس المحتلة، قبل أن يصبح نائباً في الكنيست لاحقاً ويُنتخب لعدة دورات، مليئة بالمواقف المناهضة للاحتلال، والمواقف الجدلية على المستوى الإسرائيلي، بوصفه أكثر من وزير في مناسبات عدة، بأنهم «نازيون جدد». كما اتهم إسرائيل غير مرة بالعنصرية، وحمّلها مسؤولية رد فعل المقاومة الفلسطينية على الاحتلال، واتُهم بضرب شرطي، فيما اعتُدي عليه من قبل الشرطة في مناسبة أخرى.

ووصف عوفر كاسيف بأنه اشتراكي ويساري متطرف، من قبل الكثير من الإسرائيليين. كما اعتبر من الشخصيات الأقل شعبية على المستوى الداخلي، بسبب بعض المواقف التي أثارت مراراً غضب مسؤولين في الشرطة وجيش الاحتلال، وكذلك في الكنيست، الذي رأى غالبية أعضائه، الأسبوع الماضي، أنه «بلغ السيل الزبى» بشأن كاسيف، على خلفية انضمامه إلى عريضة مؤيدة لدعوى جنوب أفريقيا، وهو ما اعتبره بعضهم «خيانة» لإسرائيل. وعبّر عن ذلك بوضوح رئيس لجنة الكنيست الإسرائيلي أوفير كاتس، معتبراً أن «هذه ليست حرية تعبير، بل خيانة». ووقّع عوفر كاسيف على العريضة إلى جانب أكثر من 200 إسرائيلي، مبرراً ذلك بأنه يحمي المجتمع الإسرائيلي وقيمه، في حين أن إسرائيل هي من تسببت برفع الدعوى في ظل ما ترتكبه في غزة.

واعتبر عوفر كاسيف أن سلوك حكومة الاحتلال في الحرب الحالية على قطاع غزة، يرقى إلى مستوى التحريض على التطهير العرقي والإبادة الجماعية. وفي الوقت ذاته، رفض تبريرات لجنة الكنيست لعزله، بأنه يدعم الكفاح المسلح لحركة حماس، مؤكداً أنه لا يدعم «حماس» وما قامت به في 7 أكتوبر الماضي. ولم يتأخر الرد، إذ صوتت اللجنة، في 30 يناير/كانون الثاني الماضي، بأغلبية 14 نائباً مقابل معارضة اثنين، لصالح عزل كاسيف، بعد يومين من النقاش. وهو القرار الذي سيُعرض في وقت لاحق على الهيئة العامة للكنيست، للتصويت عليه، ويحتاج إلى أغلبية 90 عضواً من أصل 120 للموافقة عليه. وعلى الرغم من التحاق كاسيف، المولود في العام 1964، بالخدمة الإلزامية في جيش الاحتلال الإسرائيلي، وتحديداً في وحدة «ناحال»، مع بلوغه جيل الخدمة الإلزامية، إلا أنه سُجن خلال الانتفاضة الأولى التي اندلعت في العام 1987، إثر رفضه الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة. وفي 6 مارس/آذار 2019 ترشح كاسيف لأول مرة للكنيست في قائمة «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، وقررت لجنة الانتخابات المركزية وقتها إلغاء ترشحه، بسبب تصريحات ومواقف جاهما عندما كان ناشطاً ومحاضراً في الكنيست، لكن المحكمة العليا أبقت عليه، ليدخل الكنيست لأول مرة. وجاء طلب شطب ترشيح كاسيف، بسبب مواقفه، ومنها مقارنته وزراء في حكومة الاحتلال بالنازيين. كما نادى بمقاومة عنيفة للعنصرية، وفق ما نُشر في حينه في وسائل إعلام عبرية.

وفي 9 إبريل/نيسان 2021، تعرض كاسيف للضرب من قبل عناصر في الشرطة، ما أدى إلى تحطم نظاراته، وذلك خلال مشاركته بوقفة احتجاجية مع نشطاء إسرائيليين وفلسطينيين ضد إخلاء عائلات فلسطينية من بيوتها في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة. وقرر قسم التحقيق مع عناصر الشرطة (ماحاش) إغلاق الملف ضد عناصر الشرطة الضالعين في الاعتداء على كاسيف، بعد إفضاء التحقيقات إلى أنهم استخدموا «قوة معقولة». وفي 8 سبتمبر/أيلول 2021، وصف عوفر كاسيف الأسرى الفلسطينيين الستة الذين تمكّنوا من الهرب من سجن «جلبوع» بأنهم سياسيون، وذلك بخلاف اعتبار دولة الاحتلال لهم بأنهم أسرى أمنيون. وطالب، في حينه، بإطلاق سراحهم، الأمر الذي أثار ردود فعل إسرائيلية ضده. وخضع كاسيف للتحقيق في 7 أغسطس/آب 2022، بشبهة قيامه في مايو/أيار من نفس العام، بالاعتداء على شرطي، خلال تظاهرة لنشطاء في مسافر يطا في محافظة الخليل، اعتراضاً على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية والحكومة، إخلاء مبان فلسطينية وتهجير السكان الفلسطينيين من أراضيهم. وفي 17 يناير الماضي، قررت المستشارة القضائية للحكومة الإسرائيلية غالي بهراف ميارا، تقديم لائحة اتهام ضد عوفر كاسيف تتهمه فيها بالاعتداء على شرطي في ظروف خطيرة. ويتطلب تقديم لائحة الاتهام بشكل فعلي موافقة الكنيست على رفع الحصانة عنه.

> اعتبر كاسيف مراراً أن العمليات الفلسطينية سببها الاحتلال

يحمل عوفر كاسيف أفكاراً مناهضة للاحتلال وسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وقارن عدة مرات بين الاحتلال والنازية. كما اعتبر غير مرة أن العمليات الفلسطينية سببها الاحتلال. ومن بين تلك المواقف قوله، أواخر أكتوبر 2022 بعد مقتل مستوطن في «كريات أربع»: «نحن مع المقاومة المسلحة للاحتلال، ولكن يجب أن نفهم أن الاحتلال هو السبب في المقاومة. وعندما تكون هناك اعتداءات يومية من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين فإن المسؤولية عليهم». ووصف البؤر الاستيطانية بأنها «ليست أقل من أوكار إرهاب للمستوطنين».

ويعتبر كاسيف الصهيونية قيمة عنصرية. ولطالما أثارت العديد من تصريحاته، نقاشاً في الكنيست ووسائل الإعلام الإسرائيلية، وبعضها تسببت في تقديم شكاوى ضده لدى الشرطة، مثلما فعلت إيليت شاكيد في 2015، عندما كانت وزيرة للقضاء، بعد أن وصفها كاسيف بأنها «حثالة نازية». وقال كاسيف في ديسمبر/كانون الأول من ذلك العام، رداً على تعديل قانون يقضي بالتضييق على الجمعيات والمؤسسات الحقوقية، التي تتلقى تمويلاً من الخارج وتطالبها بكشف الكيانات الأجنبية التي تموّلها، إن شاكيد «الحثالة النازية الجديدة ليست مسؤولة فقط عن فاشية إسرائيل، ولكنها أيضاً شريك غير مباشر في الإبادة الجماعية في أفريقيا والجرائم ضد الإنسانية». وفي إبريل/نيسان 2017، قارن عوفر كاسيف، أثناء محاضرة ألقاها في الكلية التحضيرية الأكاديمية للجامعة العبرية، بين قوانين سنّتها حكومة بنيامين نتنياهو وقوانين المانيا النازية في ثلاثينيات القرن الماضي. وفي أغسطس 2017، وصف كاسيف المستوطنين الذين يقتحمون المسجد الأقصى بأنهم «سرطان يجب القضاء عليه بيد من حديد». وأيد كاسيف النضال الإسرائيلي الفلسطيني المشترك. وذكر في حديث لموقع «والاه» العبري، في مارس/آذار 2019، أنه سُجن 4 مرات لرفضه الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة. وكان ذلك عندما كان في قوات الاحتياط بعد إنهائه الخدمة الإلزامية خلال الانتفاضة الأولى. وقال كاسيف إنه نشأ في بيت صهيوني، لكنه تغيّر مع الوقت، موضحاً للموقع: «نشأت في بيت مع تربية صهيونية قومية وليس في بيت يساري، ومررت بعملية تغيير ذاتي من خلال التفكير والتأمل، وأنا سعيد بذلك». وفي مقابلة مع صحيفة «هآرتس» في 14 إبريل/نيسان 2021، عرّف كاسيف نفسه بأنه مناهض للصهيونية. وقال: «أنا أعارض الأيديولوجية والممارسة الصهيونيتين، وأدّعي أنهما ممارسة وأيديولوجية عنصرية تدعو إلى الفوقية اليهودية». وأعرب عن دعمه لإلغاء «قانون العودة» الإسرائيلي، مشيراً إلى أنه يرى أنه قانون عنصري. ويعطي «قانون العودة» الذي سنته دولة الاحتلال الإسرائيلي في العام 1950 كل يهودي حق الهجرة والاستقرار في فلسطين المحتلة ونيل الجنسية الإسرائيلية. وفي 1970، عُدل القانون ليشمل أصحاب الأصول اليهودية، مثل الأحفاد وأزواجهم.

وفي 18 أكتوبر الماضي قررت لجنة الأخلاقيات في الكنيست إبعاد كاسيف عن الكنيست لمدة 45 يوماً، وحرمانه من راتبه لمدة 14 يوماً، لأنه عبر عن نفسه «بطريقة تربط بين عوالم المحتوى في المحرقة لسياسة الحكومة أثناء الحرب»، وذلك في لقاء مع وسائل إعلام أجنبية.

وقُدمت ضد عوفر كاسيف أكثر من 400 شكوى من قبل إسرائيليين وأعضاء في الكنيست. وقال كاسيف، في المقابلات، بعد استدعائه عميلاً «لطوفان الأقصى»، إن «دولة إسرائيل تستغل العنف الفلسطيني كذريعة للهجوم على غزة وارتكاب جرائم ضد الشعب الفلسطيني، وإنها هي من اختارت هذا العنف». ولم تكن هذه المرة الأولى التي يُبعد فيها كاسيف عن الكنيست، إذ قررت لجنة الأخلاقيات في 28 يونيو/حزيران الماضي إبعاده لمدة شهر عن جلسات لجان الكنيست، في أعقاب عدة شكاوى ضده، منها وصف أحد أعضاء الكنيست بأنه «نازي جديد». كما قدم إسرائيليون شكوى ادعى فيها أن عوفر كاسيف دعا، خلال لقاء مع عضو في حزب بلجيكي، إلى «مقاطعة إسرائيل طالما استمر الاحتلال».

دعوة لإطلاق مروان البرغوثي

دعا النائب في الكنيست الإسرائيلي عوفر كاسيف، من على منبر الكنيست في 6 ديسمبر/كانون الأول الماضي، إلى إطلاق سراح القيادي الأسير مروان البرغوثي (الصورة). وجاء ذلك بعد تمهيد تحدث فيه عن بعض المحطات في مسيرة نيلسون مانديلا، الذي كافح ضد نظام الفصل العنصري. واعتبر كاسيف وقتها أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو «فضّل إطلاق سراح يحيى السنوار عام 2011، والذي لم يوقّع مثل البرغوثي على وثيقة الأسرى».

كاسيف خلال تظاهرة بالقدس، يونيو الماضي (أحمد غرابلي/فرانس برس)

الخلاف

كوالالمبور ـ حيّان جابر

لا تنفصل الحملة الجديدة ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «أونروا» التي تقودها إسرائيل بذريعة مشاركة عدد من موظفي الوكالة في عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ومساعي دول على رأسها الولايات المتحدة، لتجميد تمويل الوكالة تماهياً مع الاتهامات الإسرائيلية، عن نهج ممتد لعقود يستهدف الوكالة.

وظلّت وكالة «أونروا» منذ تأسيسها، هدفاً دائماً للاحتلال الإسرائيلي ومن خلفه الولايات المتحدة، واللذان سعيا إلى تقويض عمل الوكالة، أو إنهائه، في مراحل عدة. في ما يلي استعراض لأبرز أدوار الوكالة والأسباب التي تجعل إنهاءها أولوية أميركية وإسرائيلية، إلى جانب المشاريع الممتدة منذ عقود سواء من داخل الوكالة أو عبر الإدارة الأميركية، لمحاولة تفكيك عملها، والتي تشتد في هذه المرحلة بالتزامن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

أونروا... تاريخ من الاستهداف

تقويض الوكالة هدف أميركي وإسرائيلي متكرر

دأب الاحتلال الإسرائيلي على شنّ حملات اتهامات عدّة ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «أونروا»، آخرها ادعاء مشاركة قرابة 12 موظفاً في الوكالة (وفق المتحدث باسم حكومة الاحتلال أيلون ليفي 13 موظفاً) بعملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فضلاً عن زعم إسرائيل أن أكثر من 190 موظفاً من موظفي الوكالة الأممية، ينتمون إلى حركتي «حماس» أو «الجهاد الإسلامي».

بعد تواطؤ الولايات المتحدة مع مزاعم الاحتلال، والمسارعة إلى دعمه ومساندته ضد وكالة «أونروا» الأممية، استمراراً للنهج الأميركي المتماهي مع الاحتلال كلياً، والذي تكرس منذ اليوم الأول لعملية «طوفان الأقصى»، عندما تبنّت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مجمل ادعاءات الاحتلال التي اتهمت مقاتلي فصائل المقاومة الفلسطينية بقتل الرضع، وحرق جثث الأطفال، وبقر بطون الحوامل، واغتصاب النساء وسواها من الجرائم المدانة، وهي ادعاءاتٌ نفتها الوقائع لاحقاً، عبر تحقيقات واستقصاءات مستقلة.

كما يعد التواطؤ الأميركي مع مزاعم الاحتلال تجاه وكالة «أونروا» امتداداً لسياق تاريخي طويل، لم تال فيه الولايات المتحدة جهداً لتقويض عمل «أونروا»، وإنهائها كلياً، في اندماج كامل مع خطاب الاحتلال وأهدافه الأخرى.

تأسيس ودور وكالة «أونروا»

أسست وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302، في 8/12/1949، بغرض تقديم الإغاثة المباشرة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. استند قرار تأسيس الوكالة إلى التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء مسح اقتصادي للشرق الأوسط، وإلى تقرير الأمين العام الخاص بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. عند تأسيس «أونروا» ساد اعتقادٌ بأن ولايتها لن تطول كثيراً، بضع سنوات لا أكثر، ومن ثم ستختفي غياب حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها قضية اللاجئين الفلسطينيين، كان لا بد من تجديد ولاية «أونروا» عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما أكد القرار الأممي رقم 302 في المادة (5) منه على أنه «من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم، ودعم السلام والاستقرار، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 (الدورة 3) الصادر في 11 ديسمبر/كانون الأول 1948»، وهو ما يدلل على أنّ تأسيس وكالة «أونروا» ودورها لا يتعارض إطلاقاً مع حق العودة والتعويض، اللذين عبّر عنهما القرار 194.

وباشرت «أونروا» مهامها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في مايو/أيار 1950، إذ شملت عملية الوكالة في ذلك الوقت 750 ألف لاجئ فلسطيني فقط، ثم وعلى ضوء عدم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ونتيجة زيادة أعداد اللاجئين بعد نكسة 1967، وتبعات استمرار الاحتلال عن تنفيذ القرارات الدولية المعنية بالشأن الفلسطيني، استمرت الحاجة إلى دور «أونروا» إلى يومنا هذا، إذ باتت تقدم خدماتها لنحو 6 ملايين لاجئ فلسطيني، مسجلين في سجلاتها في مختلف مناطق عملها التي تشمل الأردن ولبنان وسورية وغزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة عام 1967. لكن وفي ما يتعلق بالملايين الفلسطينيين الذين يقعون في المناطق التي سيطر عليها الاحتلال الصهيوني عام 1948، يمكن ملاحظة أن «أونروا» قد قدمت لهم خدماتها منذ نشأتها حتى يوليو/تموز 1952. بعد ذلك تحمل الاحتلال مسؤولياته الدولية تجاههم، ثم منحهم الجنسية الإسرائيلية. لكن ورغم منحهم الجنسية، لم يسمح الاحتلال لهم بالعودة إلى بيوتهم وأراضيهم الأصلية، تشمل خدمات الوكالة التعليم والرعاية الصحية والإغاثة، والبنية التحتية وتحسين المخيمات والدعم المجتمعي، والإقراض الصغير والاستجابة الطارئة، كما تؤكد القرارات على امتداد عمل «أونروا» بعد عودة اللاجئين «تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً، وتعويضهم»، وهي المهمة الأصلية، التي استمرت بعد إنشائها.

أسباب الاستهداف

يعود إصرار الاحتلال الصهيوني وداعمه الأميركي على استهداف «أونروا» والسعي إلى تقويضها كلياً، أو تغيير طبيعتها ودورها بالحد الأدنى إلى أسباب عديدة أهمها:

1- وكالة أممية: تأسست الوكالة بناء على قرار أممي، كما تجدد الجمعية العامة للأمم المتحدة ولايتها دورياً، غالباً كل ثلاث سنوات، لذا فهي وكالة أممية تعيد تذكير دول العالم أجمع بالمأساة الفلسطينية، وبحجم الظلم المرتكب بحق شعب فلسطين، وبمسؤولية الاحتلال عنهما.

2- التنصل من تطبيق القرار 194: يسعى الاحتلال الصهيوني إلى التنصل من تطبيق القرارات الدولية المعنية بحقوق شعب فلسطين الأصلي، وفي مقدمتها القرار 194، الذي ينص صراحة على «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم». إذ يساهم تقويض «أونروا» في تلاعب الاحتلال بتعريف اللاجئ الفلسطيني، استناداً إلى تعريف اللاجئ في ميثاق اللاجئين 1951، بدلاً من اعتماد تعريف «أونروا» للاجئ الفلسطيني. وتعرّف وكالة «أونروا» اللاجئين الفلسطينيين بـ«هم أولئك الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين يونيو/حزيران 1946 ومايو 1948، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة حرب عام 1948... إن أبناء لاجئي فلسطين الأصليين والمتحدرين من أصلابهم مؤهلون أيضاً للتسجيل لدى أونروا»، أي شمل تعريف «أونروا» للاجئ الفلسطيني أبناء اللاجئين والمتحدرين من أصلابهم. كما لا يستثني تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني الحاصلين على جنسية أخرى، ما يعني الحفاظ على حق العودة وفق القرار 194. يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين وفق سجلات «أونروا» حتى ديسمبر 2020 نحو 6,4 ملايين لاجئ فلسطيني. أما ميثاق اللاجئين 1951 فإنه يحرم اللاجئ من توريث وضعه القانوني وحقوقه لنسله، وفي مقدمتها حقهم في العودة والتعويض من بعده، كذلك تنتفي صفة اللجوء وفق هذا الميثاق في حال حصول اللاجئ على جنسية دولة أخرى، واصبح يتمتع بحمايتها، وبالتالي يفقد حقه في العودة والتعويض في هذه الحالة. تجدر الإشارة هنا إلى الفقرة د (1) من ميثاق 1951، التي تمنع أي تعارض بين تعريف «أونروا» للاجئين الفلسطينيين، وبين تعريف ميثاق 1951، إذ نصت الفقرة على «لا تشمل هذه الاتفاقية الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، من هنا يسعى الاحتلال إلى حلّ «أونروا»، أي إنهاء دورها ووجودها، كي ينهي معها تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني، عبر استبداله بتعريف ميثاق 1951 المجحف بحقّ اللاجئين عموماً.

تعريف اللاجئ

يساهم تفويض وكالة «أونروا» في تلاعب الاحتلال بتعريف اللاجئ الفلسطيني، استناداً إلى تعريف اللاجئ في ميثاق اللاجئين 1951، بدلاً من اعتماد تعريف «أونروا» للاجئ الفلسطيني. وتعرّف وكالة «أونروا» اللاجئين الفلسطينيين بـ«هم أولئك الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين يونيو/حزيران 1946 ومايو 1948، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة حرب عام 1948... إن أبناء لاجئي فلسطين الأصليين والمتحدرين من أصلابهم مؤهلون أيضاً للتسجيل لدى أونروا»، أي شمل تعريف «أونروا» للاجئ الفلسطيني أبناء اللاجئين والمتحدرين من أصلابهم. كما لا يستثني تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني الحاصلين على جنسية أخرى، ما يعني الحفاظ على حق العودة وفق القرار 194. ويسعى الاحتلال الى حلّ «أونروا» كي ينهي تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني.

أممي، كما تجدد الجمعية العامة للأمم المتحدة ولايتها دورياً، غالباً كلّ ثلاث سنوات، لذا فهي وكالة أممية تعيد تذكير دول العالم أجمع بالمأساة الفلسطينية، وبحجم الظلم المرتكب بحق شعب فلسطين، وبمسؤولية الاحتلال عنهما.

2- التنصل من تطبيق القرار 194: يسعى الاحتلال الصهيوني إلى التنصل من تطبيق القرارات الدولية المعنية بحقوق شعب فلسطين الأصلي، وفي مقدمتها القرار 194، الذي ينص صراحة على «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم». إذ يساهم تفويض «أونروا» في تلاعب الاحتلال بتعريف اللاجئ الفلسطيني، استناداً إلى تعريف اللاجئ في ميثاق اللاجئين 1951، بدلاً من اعتماد تعريف «أونروا» للاجئ الفلسطيني. وتعرّف وكالة «أونروا» اللاجئين الفلسطينيين بـ«هم أولئك الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين يونيو/حزيران 1946 ومايو 1948، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة حرب عام 1948... إن أبناء لاجئي فلسطين الأصليين والمتحدرين من أصلابهم مؤهلون أيضاً للتسجيل لدى أونروا»، أي شمل تعريف «أونروا» للاجئ الفلسطيني أبناء اللاجئين والمتحدرين من أصلابهم. كما لا يستثني تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني الحاصلين على جنسية أخرى، ما يعني الحفاظ على حق العودة وفق القرار 194. ويسعى الاحتلال الى حلّ «أونروا» كي ينهي تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني.

3- الكيانية/الهوية الفلسطينية: تمثّل «أونروا» إطاراً مؤسسياً جامعاً لشريحة واسعة من الفلسطينيين، إذ تقدم خدماتها لمجمل المخيمات داخل فلسطين وخارجها، الأمر الذي ساهم في حفظ الهوية الفلسطينية وتكريسها خصوصاً في مخيمات اللجوء داخل الدول المستضيفة.

4- حفظ الذاكرة الفلسطينية: ساهمت الوكالة في حفظ الذاكرة الوطنية الفلسطينية، تحديداً ذاكرة النكبة وما تبعها من جرائم الاحتلال الصهيوني، ومن ماساة الفلسطينيين المستمرة حتى اليوم.

5- التأكيد على الحقوق الفلسطينية: يساهم تكوين وكالة أونروا القانوني، ومنظومتها التعليمية، ودورها الاجتماعي في التأكيد على جملةٍ من الحقوق الفلسطينية المشروعة، من حق العودة، إلى حق تقرير المصير، مروراً بالحق في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

تاريخٌ طويل في استهداف «أونروا»

أولاً: محطات صهيونية تستهدف وكالة «أونروا»

استند موقف الاحتلال الصهيوني منذ بداياته إلى عدم الاعتراف بالقرار 194، وتسهيل هجرة جزء آخر إلى دول أخرى، وعودة أعداد محدودة منهم إلى قراهم ومدنهم التي هجّروا منها عام 1948، وتقديم تعويض مادي عن أملاك وأموال اللاجئين الفلسطينيين. سعى دالاس عبر هذه الخطة إلى تجزئة القضية الفلسطينية إلى قضايا صغيرة عديدة، منها على مراحل، وبإشراف مباشر من الأمم المتحدة، وبتمويل مالي أميركي، وبمساهمة مالية من الاحتلال والدول الغنية. رفض الاحتلال والدول العربية مشروع جونسون، إذ اعتقد الاحتلال أنه يهدّد أمن كيانه القومي، لما يتضمنه من أبعاد سياسية وديمغرافية. في حين اعتبرت الدول العربية المشروع عائقاً محتملاً أمام التنمية، إن قبلت أعداداً كبيرة من اللاجئين بالتعويضات، والتوطين في أماكن لجوئهم الحالية.

المرحلة الثانية: مرحلة تراجع الاهتمام الأميركي (1967 - 1992)

تراجع الاهتمام الأميركي بقضية اللاجئين الفلسطينيين بعد نكسة يونيو 1967، في مقابل اهتمامهم بإقامة كيان سياسي فلسطيني، خصوصاً بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، في حين استمر الدعم المالي الأميركي لخدمات «أونروا» بهدف المساهمة في إدامة استقرار اللاجئين الفلسطينيين سياسياً. إذ تركزت مجمل المبادرات الأميركية على طبيعة الكيان الفلسطيني المحتمل، وسعت إلى حلّ قضية اللاجئين عبر عودتهم إلى هذا الكيان، أو توطينهم في دول لجوئهم مع دفع تعويضات لهم، أو عبر توطينهم في بلدٍ ثالثٍ، نذكر من تلك المبادرات الأميركية:

مبادئ جونسون للسلام في الشرق الأوسط 1967

أعلن الرئيس الأميركي ليندون جونسون (1963 ـ 1969) عن مبادئه لحلّ الصراع العربي الصهيوني، وفي مقدمته حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر عودتهم إلى منازلهم، أو إيجاد أماكن أخرى للعيش والعمل فيها، إذ لم تتطرق هذه المبادئ إلى الدولة الفلسطينية، بل ركزت على حقّ الاحتلال في حفظ أمنه وبقائه واستمراره فقط.

وثيقة ساوندرز 1975

في 12 نوفمبر 1975 أعد نائب وزير الخارجية الأميركية حينها، هارولد ساوندرز، وثيقة سياسية بمثابة أساس تفاوضي لحلّ سلمي للصراع العربي الصهيوني. اعتبرت الوثيقة أوّل إقرار أميركي بأن القضية الفلسطينية هي أساس الصراع العربي الصهيوني، ما يتطلب إيجاد حل عادل لها استناداً للقرار الدولي 242، بشرط اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بشرعية دولة الاحتلال، والتخلي عن الكفاح المسلّح، في حين غاب طرح أيّ حلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيين في الوثيقة.

مشروع كارتر للسلام في الشرق الأوسط 1977

عرض الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر رؤيته للسلام في الشرق الأوسط في معرض خطاب ألقاه في 16 مارس 1976. استندت رؤية كارتر على ثلاثة شروط: انسحاب الاحتلال من الأراضي المحتلة عام 1967، وتعويض اللاجئين من دون عودتهم إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها عام 1948، وإقامة كيان فلسطيني ترتبط درجة استقلاله، وحدوده الجغرافية باتفاق الأطراف المعنية.

مشروع ريغان للسلام 1982

لم يتضمن مشروع الرئيس الأميركي الراحل رونالد ريغان (1981 -1989) للسلام في الشرق الأوسط أي طرح لحل قضية اللاجئين، فيما تضمن الإقرار بضرورة حل القضية الفلسطينية عبر إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة وغزة.

مبادرة بوش 1991

لم تقدم مبادرة الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب أي حلّ لقضية اللاجئين بينما ركزت على ضرورة الاعتراف بدولة الاحتلال، وحقها بالأمن والسلام، مقابل الحاجة إلى سد الفجوة بين العرب والاحتلال، وبين الفلسطينيين والاحتلال عبر سلام يعتمد (من دون الإشارة إلى ضرورة تطبيقها) على قراري مجلس الأمن 242 و338.

مؤتمر مدريد 1991

سعت الاستراتيجية الأميركية في مؤتمر مدريد إلى أن تؤدي المفاوضات الفلسطينية الصهيونية إلى إقامة حكم ذاتي فلسطيني في المرحلة الأولى، على أن تتبعها مرحلة ثانية يحدد التفاوض وحقها وضع الضفة وغزة النهائي. في حين لم ينتج عن المؤتمر أي طروحات لحلّ قضية اللاجئين، رغم تشكيل مجموعة عمل خاصة باللاجئين برئاسة كندا، لكن لم تخلص المجموعة إلى أي نتائج تذكر، باستثناء إقرارها بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ذات طابع سياسي بالأساس.

المرحلة الثالثة: توظيف الوكالة بعد توقيع اتفاق أوسلو (1992 ـ 2016)

أعلنت وكالة «أونروا» في 6 أكتوبر 1993 عن برنامجها «للتطبيق السلام»، بعد التشاور مع كبار المتبرعين واللجنة الاستشارية ومنظمة التحرير الفلسطينية. هدف البرنامج إلى تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للمرحلة الانتقالية من اتفاق إعلان المبادئ، من أجل تشجيع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة وغزة والأردن على دعم مسار التسوية الفلسطينية الصهيونية. رفعت الولايات المتحدة مساهمتها المالية المقدمة لبرنامج أونروا «تطبيق السلام» من نحو 600 ألف دولار عام 1994 إلى أكثر من 9 ملايين دولار في عام 1995، ومن ثم إلى أكثر من 18 مليون دولار في 1997. استهدفت الأموال الأميركية تنفيذ مشاريع بنية تحتية دائمة للاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية تحديداً، في سياق الدعم الأميركي لمسار التسوية السلمية الفلسطينية الصهيونية، ومساهمة منها في إيجاد حلول بديلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، عبر توطينهم في أماكن وجودهم وخصوصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعبر السماح بعودة محدودة فقط. ثم أعلنت وكالة «أونروا» في 21 يناير 1995 عن وثيقة بعنوان «أونروا والفترة الانتقالية: منظور خمس سنوات لدور الوكالة ومتطلباتها المالية»، تضمنت الوثيقة سعي الوكالة إلى إنهاء خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين منذ عام 1950 مستندة إلى أحد عاملين رئيسين: إما نتائج عملية السلام، أو عجز الوكالة المالي المستمر.

مفاوضات كامب ديفيد 2000

في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، تبنى الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون الموقف الصهيوني كاملاً، برفض تحميل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، مقابل تحميلها للجيوش العربية التي شاركت في حرب الانقاذ عام 1948. فعلى الرغم من الاعتراف الأميركي بحق عودة اللاجئين، لكنها اعتبرت عودتهم بأعداد كبيرة أمراً غير وارد لعدم قدرة دولة الاحتلال على استيعابهم، إذ تضمن مشروع وادي الأردن تطوير مشاريع ضخمة قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين. أوصى كلاب في تقريره المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1949 بأن تتبنى «أونروا» مشاريع إنتاجية، وبرامج تأهيل حرفية ومهنية، تسعى إلى جعل اللاجئ الفلسطيني يعتمد على ذاته، بدلاً من الاعتماد على المساعدات الدولية. تبنت الجمعية العامة مشروع كلاب في ديسمبر 1950، وأسس صندوقٌ دوليّ لدمج اللاجئين الفلسطينيين، ساهمت الولايات المتحدة بنحو 70 في المائة منه. فشل مشروع كلاب بسبب نقص الأموال، وفق تقرير مفوض «أونروا» العام لعام 1951.

مشروع ماك غي 1949

في 3 مارس/آذار 1949 قدمت وزارة الخارجية الأميركية مشروعها لحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين، المعروف بمشروع ماك غي. ارتكز المشروع على إعادة ربع اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطقهم السابقة، مقابل توطين بقيتهم في الدول العربية (العراق وسورية) والضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب المشروع، يشرف على عملية التوطين وكالة تنشأ لهذا الغرض، تديرها وتموّلها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. تعمل هذه الوكالة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، عبر إقامة مشاريع اقتصادية تنموية ومعونات مالية وتقنية في الدول الراغبة في توطين اللاجئين. لكن فشل المشروع نتيجة رفضه من قبل الدول العربية لتعارضه مع القرار 194.

مشروع بلاند فورد 1951

غيّن الأميركي جون بلاند فورد مفوضاً عاماً لـ«أونروا» في الفترة الممتدة بين 1951- 1953. في هذه المرحلة قدّم فورد مشروعه القائم على تأسيس برنامج شامل للتنمية ولتوطين اللاجئين الفلسطينيين، عبر نقلهم من مناطق ذات كثافة سكانية عالية صغيرة في المساحة، إلى مناطق تسمح ظروفها الطبيعية والديمغرافية بتطبيق برامج اقتصادية تنموية تستوعب اللاجئين الفلسطينيين ويندمجون فيها. في هذا المشروع، سعى فورد إلى نقل قرابة مليون لاجئ فلسطيني من لبنان إلى مصر والعراق، حيث يقيمون في منازل جديدة بنيت خصيصاً لهم، ومن ثم يدمجون في الاقتصاد المحلي. لتحقيق ذلك، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 393 في 2 ديسمبر 1950، القاضي بإنشاء صندوق دولي بقيمة 30 مليون دولار لإعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم. عرض فورد المشروع على جامعة الدول العربية، حيث حظي المشروع بدعم نسبي منها. استناداً إلى الموقف العربي الداعم جزئياً، تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة المشروع في دورتها السادسة. فشل المشروع نتيجة تظاهرات اللاجئين الفلسطينيين الاحتجاجية في كلّ من الأردن ولبنان وقطاع غزة.

مشروع الجزيرة السورية 1952

اقترح وفد سورية في لجنة التوفيق على أحد أعضاء الوفد الفرنسي في 9 مايو 1949، توطين ربع مليون لاجئ فلسطيني في منطقة الجزيرة شمال سورية، وعقد اتفاق سلام منفصل مع الاحتلال الصهيوني، مقابل منح سورية مساعدات دولية، على خلفية ذلك، عقدت مفاوضاتٌ بين «أونروا» والحكومتين الأميركية والسورية لنقاش العرض السوري وتطبيقه، لكن وتحت ضغط الداخل السوري، اضطر الرئيس السوري في حينها أديب الشيشكلي للتراجع وتغيير موقفه من توطين اللاجئين الفلسطينيين، ووقف المفاوضات مع أميركية عديدة حول توسعي إلى فرض حلول اقتصادية وسياسية أخرى.

المرحلة الأولى: توظيف الوكالة في توطين اللاجئين (1949 ـ 1967)

مشروع جوردن كلاب 1949:

بدأت المحاولات الأميركية الساعية إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتقضية لاجئيها قبل تأسيس وكالة «أونروا»، إذ سعت أميركا إلى فرض رؤية اقتصادية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، بدلاً من التعامل معها كقضية سياسية تضمن حقوقاً وطنية أصلية لشعب فلسطين. ترأست الولايات المتّحدة «لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين» في النصف الثاني من عام 1949، ثم عينت في أغسطس 1949 جوردن كلاب رئيساً للجنة المسح الاقتصادي. توصل كلاب إلى أن تطوير مشروع وادي الأردن؛ على غرار مشروع وادي تينيسي الأميركي، قد يسهل من عملية توطين معظم اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية حينها، الأمر الذي سوف يقلل من فرص عودتهم إلى بلداتهم ومدنهم المحتلة عام 1948، إذ تضمن مشروع وادي الأردن تطوير مشاريع ضخمة قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين. أوصى كلاب في تقريره المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1949 بأن تتبنى «أونروا» مشاريع إنتاجية، وبرامج تأهيل حرفية ومهنية، تسعى إلى جعل اللاجئ الفلسطيني يعتمد على ذاته، بدلاً من الاعتماد على المساعدات الدولية. تبنت الجمعية العامة مشروع كلاب في ديسمبر 1950، وأسس صندوقٌ دوليّ لدمج اللاجئين الفلسطينيين، ساهمت الولايات المتحدة بنحو 70 في المائة منه. فشل مشروع كلاب بسبب نقص الأموال، وفق تقرير مفوض «أونروا» العام لعام 1951.

مشروع ماك غي 1949

في 3 مارس/آذار 1949 قدمت وزارة الخارجية الأميركية مشروعها لحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين، المعروف بمشروع ماك غي. ارتكز المشروع على إعادة ربع اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطقهم السابقة، مقابل توطين بقيتهم في الدول العربية (العراق وسورية) والضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب المشروع، يشرف على عملية التوطين وكالة تنشأ لهذا الغرض، تديرها وتموّلها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. تعمل هذه الوكالة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، عبر إقامة مشاريع اقتصادية تنموية ومعونات مالية وتقنية في الدول الراغبة في توطين اللاجئين. لكن فشل المشروع نتيجة رفضه من قبل الدول العربية لتعارضه مع القرار 194.

مشروع بلاند فورد 1951

غيّن الأميركي جون بلاند فورد مفوضاً عاماً لـ«أونروا» في الفترة الممتدة بين 1951- 1953. في هذه المرحلة قدّم فورد مشروعه القائم على تأسيس برنامج شامل للتنمية ولتوطين اللاجئين الفلسطينيين، عبر نقلهم من مناطق ذات كثافة سكانية عالية صغيرة في المساحة، إلى مناطق تسمح ظروفها الطبيعية والديمغرافية بتطبيق برامج اقتصادية تنموية تستوعب اللاجئين الفلسطينيين ويندمجون فيها. في هذا المشروع، سعى فورد إلى نقل قرابة مليون لاجئ فلسطيني من لبنان إلى مصر والعراق، حيث يقيمون في منازل جديدة بنيت خصيصاً لهم، ومن ثم يدمجون في الاقتصاد المحلي. لتحقيق ذلك، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 393 في 2 ديسمبر 1950، القاضي بإنشاء صندوق دولي بقيمة 30 مليون دولار لإعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم. عرض فورد المشروع على جامعة الدول العربية، حيث حظي المشروع بدعم نسبي منها. استناداً إلى الموقف العربي الداعم جزئياً، تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة المشروع في دورتها السادسة. فشل المشروع نتيجة تظاهرات اللاجئين الفلسطينيين الاحتجاجية في كلّ من الأردن ولبنان وقطاع غزة.

مشروع الجزيرة السورية 1952

اقترح وفد سورية في لجنة التوفيق على أحد أعضاء الوفد الفرنسي في 9 مايو 1949، توطين ربع مليون لاجئ فلسطيني في منطقة الجزيرة شمال سورية، وعقد اتفاق سلام منفصل مع الاحتلال الصهيوني، مقابل منح سورية مساعدات دولية. على خلفية ذلك، عقدت مفاوضاتٌ بين «أونروا» والحكومتين الأميركية والسورية لنقاش العرض السوري وتطبيقه، لكن وتحت ضغط الداخل السوري، اضطر الرئيس السوري في حينها أديب الشيشكلي للتراجع وتغيير موقفه من توطين اللاجئين الفلسطينيين، ووقف المفاوضات مع أميركية عديدة حول توسعي إلى فرض حلول اقتصادية وسياسية أخرى.

المرحلة الأولى: توظيف الوكالة في توطين اللاجئين (1949 ـ 1967)

مشروع جوردن كلاب 1949:

بدأت المحاولات الأميركية الساعية إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتقضية لاجئيها قبل تأسيس وكالة «أونروا»، إذ سعت أميركا إلى فرض رؤية اقتصادية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، بدلاً من التعامل معها كقضية سياسية تضمن حقوقاً وطنية أصلية لشعب فلسطين. ترأست الولايات المتّحدة «لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين» في النصف الثاني من عام 1949، ثم عينت في أغسطس 1949 جوردن كلاب رئيساً للجنة المسح الاقتصادي. توصل كلاب إلى أن تطوير مشروع وادي الأردن؛ على غرار مشروع وادي تينيسي الأميركي، قد يسهل من عملية توطين معظم اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية حينها، الأمر الذي سوف يقلل من فرص عودتهم إلى بلداتهم ومدنهم المحتلة عام 1948، إذ تضمن مشروع وادي الأردن تطوير مشاريع ضخمة قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين. أوصى كلاب في تقريره المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1949 بأن تتبنى «أونروا» مشاريع إنتاجية، وبرامج تأهيل حرفية ومهنية، تسعى إلى جعل اللاجئ الفلسطيني يعتمد على ذاته، بدلاً من الاعتماد على المساعدات الدولية. تبنت الجمعية العامة مشروع كلاب في ديسمبر 1950، وأسس صندوقٌ دوليّ لدمج اللاجئين الفلسطينيين، ساهمت الولايات المتحدة بنحو 70 في المائة منه. فشل مشروع كلاب بسبب نقص الأموال، وفق تقرير مفوض «أونروا» العام لعام 1951.

مشروع ماك غي 1949

في 3 مارس/آذار 1949 قدمت وزارة الخارجية الأميركية مشروعها لحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين، المعروف بمشروع ماك غي. ارتكز المشروع على إعادة ربع اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطقهم السابقة، مقابل توطين بقيتهم في الدول العربية (العراق وسورية) والضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب المشروع، يشرف على عملية التوطين وكالة تنشأ لهذا الغرض، تديرها وتموّلها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. تعمل هذه الوكالة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، عبر إقامة مشاريع اقتصادية تنموية ومعونات مالية وتقنية في الدول الراغبة في توطين اللاجئين. لكن فشل المشروع نتيجة رفضه من قبل الدول العربية لتعارضه مع القرار 194.

مشروع بلاند فورد 1951

غيّن الأميركي جون بلاند فورد مفوضاً عاماً لـ«أونروا» في الفترة الممتدة بين 1951- 1953. في هذه المرحلة قدّم فورد مشروعه القائم على تأسيس برنامج شامل للتنمية ولتوطين اللاجئين الفلسطينيين، عبر نقلهم من مناطق ذات كثافة سكانية عالية صغيرة في المساحة، إلى مناطق تسمح ظروفها الطبيعية والديمغرافية بتطبيق برامج اقتصادية تنموية تستوعب اللاجئين الفلسطينيين ويندمجون فيها. في هذا المشروع، سعى فورد إلى نقل قرابة مليون لاجئ فلسطيني من لبنان إلى مصر والعراق، حيث يقيمون في منازل جديدة بنيت خصيصاً لهم، ومن ثم يدمجون في الاقتصاد المحلي. لتحقيق ذلك، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 393 في 2 ديسمبر 1950، القاضي بإنشاء صندوق دولي بقيمة 30 مليون دولار لإعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم. عرض فورد المشروع على جامعة الدول العربية، حيث حظي المشروع بدعم نسبي منها. استناداً إلى الموقف العربي الداعم جزئياً، تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة المشروع في دورتها السادسة. فشل المشروع نتيجة تظاهرات اللاجئين الفلسطينيين الاحتجاجية في كلّ من الأردن ولبنان وقطاع غزة.

مشروع الجزيرة السورية 1952

اقترح وفد سورية في لجنة التوفيق على أحد أعضاء الوفد الفرنسي في 9 مايو 1949، توطين ربع مليون لاجئ فلسطيني في منطقة الجزيرة شمال سورية، وعقد اتفاق سلام منفصل مع الاحتلال الصهيوني، مقابل منح سورية مساعدات دولية. على خلفية ذلك، عقدت مفاوضاتٌ بين «أونروا» والحكومتين الأميركية والسورية لنقاش العرض السوري وتطبيقه، لكن وتحت ضغط الداخل السوري، اضطر الرئيس السوري في حينها أديب الشيشكلي للتراجع وتغيير موقفه من توطين اللاجئين الفلسطينيين، ووقف المفاوضات مع أميركية عديدة حول توسعي إلى فرض حلول اقتصادية وسياسية أخرى.

المرحلة الأولى: توظيف الوكالة في توطين اللاجئين (1949 ـ 1967)

مشروع جوردن كلاب 1949:

بدأت المحاولات الأميركية الساعية إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتقضية لاجئيها قبل تأسيس وكالة «أونروا»، إذ سعت أميركا إلى فرض رؤية اقتصادية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، بدلاً من التعامل معها كقضية سياسية تضمن حقوقاً وطنية أصلية لشعب فلسطين. ترأست الولايات المتّحدة «لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين» في النصف الثاني من عام 1949، ثم عينت في أغسطس 1949 جوردن كلاب رئيساً للجنة المسح الاقتصادي. توصل كلاب إلى أن تطوير مشروع

أحكام وملاحقات بحق معارضين

تونس: تردي الحقوق والحريات

مع استمرار الأحكام والاعتقالات بحق المعارضين للرئيس التونسي قيس سعيّد، يرى مراقبون أن وضع الحقوق وحرية التعبير في تونس يدق ناقوس الخطر

تونس ـ **بسمة بركات**

تزداد المخاوف بشأن وضع الحقوق والحريات في تونس، في ظل المحاكمات والاعتقالات، والتي طاولت معارضين وسياسيين وقضاة ومدونين ونشطاء ومحامين، وفق تهمتَي «التآمر على أمن الدولة» و«ارتكاب فعل موحش ضد رئيس الجمهورية» بشكل خاص. وصدر الخميس الماضي، حكم جديد بحق رئيس «حركة النهضة» راشد الغنوشي وصهره وزير الخارجية الأسبق رفيق عبد السلام، بالسجن 3 سنوات مع النفاذ العاجل، في ما يعرف بقضية «اللوبيينغ» المتعلقة بالحصول على تمويل من طرف أجنبي.

الحكم نفسه وصفته هيئة الدفاع بخلوه من شروط المحاكمة العادلة، مضيفة في بيان، أول من أمس الجمعة، أنه صدر من دون حضور موكلها، وبعد رفض التأجيل لتمكين الدفاع من إعداد ردوده، خصوصاً «بعد التعاطي الانتقائي لهيئة المحكمة مع وثائق الملف وترجمة بعضها دون البعض الآخر». وأشارت إلى عزمها استخدام كل الوسائل القانونية المتاحة لتبيين حقيقة هذا الملف وخلفياته و«إطلاع الرأي العام على ملابسات التوظيف السياسي» للملف.

الغنوشي ليس المعتقل الوحيد في قضايا سياسية، فقد سجن العشرات من قيادات «حركة النهضة»، من بينهم رئيس الحكومة الأسبق علي العريّض، ووزير العدل الأسبق نور الدين البحيري، ورئيس الحركة بالوكالة منذر الونيسي، وغيرهم.

في غضون ذلك صدرت، الخميس الماضي، أيضاً بطاقة إيداع ثانية بحق رئيسة «الحزب الدستوري الحر» عبير موسى، بموجب الفصل 24 من المرسوم 54 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، وهو ما اعتبرته هيئة الدفاع عن موسى «تعديا صارخا على مجلة الإجراءات الجزائية وعلى أبسط حقوق الدفاع»، فالحكم صدر «قبل استنطاق موسى ودون اعتبار لطلب الإسعاف الطبي المقدم من قبلها وفي تجاهل تام لطلب هيئة الدفاع بتأخير الملف». ونددت الهيئة في بيان، أول من أمس، بتواصل «الاعتداء على الإجراءات الأساسية الضامنة للمحاكمة العادلة»، وخصوصاً التجاهل التام للوضع الصحي لموسى. وأول من أمس، قضت الدائرة الجناحية لقضايا الفساد المالي لدى محكمة الاستئناف بتونس، بالسجن 3 سنوات مع النفاذ العاجل بحق المرشح الرئاسي السابق، نبيل القروي. وقال المتحدث الرسمي باسم المحكمة، الحبيب الترخاني» لإذاعة «موزاييك»، إن 3 متهمين آخرين، قضت الدائرة بسجن كل واحد منهم 3 سنوات، وذلك بالقضية المتعلقة بقبول تمويل أجنبي خلال الحملة الانتخابية الرئاسية الأخيرة، مع حرمان المتهمين الأربعة من الترشح للانتخابات الرئاسية مدة 5 سنوات.

ورأى الناشط السياسي والمحامي سامي بن غازي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن تونس في مرحلة دقيقة جداً على مستوى الحقوق والحريات السياسية، «فحرية التعبير مهددة خصوصاً بوجود المرسوم 54»، الذي أصدره الرئيس قيس سعيّد في عام 2022. وأضاف أن «المجتمع السياسي والمدني يشعر بخطر كبير، ولا بد من مواصلة النضال من أجل حرية التعبير»، لافتاً إلى أن «هناك اليوم مؤسسة واحدة تتحكم في الدولة، وجهة تحكم بمفردها ويمكن الحديث على أننا في مرحلة ما قبل الاستبداد الشامل والمطلق». من جهتها ندّدت عضو جمعية تقاطع، مي العبيدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، بآليات «القمع من خلال استعمال القوانين القديمة، مثل الفصل 67 الذي تستعمله السلطة ضد المدونين والنشطاء والمعارضين، أو الجديدة منها والتي تكرس القمع كالمرسوم عدد 54، حيث تتواتر تهم ارتكاب فعل موحش ضد رئيس الجمهورية أو هضم جانب موظف». وأضافت أن «جلّ هذه القوانين قامعة لحرية التعبير وتمثل خطراً داهماً على الشباب والناشطين والمحامين». وتابعت: «هذه القوانين يمكن أن توجد في دولة قمعية ولكن ليس في دولة عاشت ثورة، ورفعت شعار احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير». وأشارت إلى أن «تونس سبق أن وقّعت على عدة معاهدات ومواثيق دولية لاحترام الحقوق والحريات، في ظل دستور ينص على ذلك»، مشيرة إلى أن «وجود قوانين تتعارض مع الحقوق والحريات ومع ما تتبناه السلطة التونسية لا يمكن أن يستمر».

مي العبيدي: نحن بصدد خسارة أهم مكسب للثورة

واعتبرت أن محاكمة شباب، «كالرسام التونسي رشاد طمبورة أخيراً بسنتين سجناً، دليل على أننا بصدد خسارة أهم مكسب للثورة وهو حرية الرأي والتعبير»، موضحة أن «الثورة رفعت شعارات التنمية ورفع الظلم والتشغيل، ولكن كان في صدارتها حرية الرأي التعبير وهي تظل الأهم لبناء الديمقراطية».

تظاهرة في تونس للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، يناير الماضي (Getty)

الأرجنتين

إصلاحات ميلي تجتاز أول اختبار

وافق البرلمان الأرجنتيني من حيث المبدأ، أول من أمس الجمعة، على مشروع قانون اقترحه الرئيس الليبرالي المتطرف خافيير ميلي، لتحرير الاقتصاد، على أن يدرس المشرّعون المقترح بشكل مفصل الأسبوع المقبل. ووافق مجلس النواب مبدئياً على حزمة إصلاحات بأغلبية 144 صوتاً، مقابل 109، وذلك في اليوم الثالث من نقاش ماراثوني، رافقته احتجاجات ومواجهات أمام البرلمان، فيما قد يخضع مشروع القانون لتعديلات قبل إحالته إلى مجلس الشيوخ.

وهذه الموافقة هي خطوة أولى نحو إقرار حزمة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة المثيرة للجدل، والتي طرحتها حكومة ميلي، ما أثار احتجاجات غاضبة من المعارضة، والتي حذّرت في مجلس النواب من أن تقريباً ثلث بنود القانون المقترح قد لا تُقر. يُذكر أن الحكومة سحبت، أواخر الشهر الماضي، إصلاحات ضريبية رئيسية من مشروع القانون، بعد رفض المعارضة لها. واقترح النواب خلال المفاوضات، سحب 141 لائحة من اللوائح البالغ عددها 664، أو إعادة صياغة البعض منها، إذ إن مشروع القانون الذي قدّمه ميلي والمعروف باسم «أومنيبوس» هو سلسلة واسعة من الإصلاحات التي تحرر بعض القطاعات، وتعتمد التقشف في أخرى. كما يشمل قطاعات كثيرة ومتنوعة من النظام الانتخابي إلى الخصخصة، مروراً بنظام التقاعد والقانون الجزائي والتربية والثقافة. وقبيل التصويت، قال ميلي على وسائل التواصل الاجتماعي إن المشرعين لديهم «الفرصة لإظهار الجانب من التاريخ» الذي يريدون أن يكونوا فيه». من جهتها قالت النائبة عن حزب «تقدم الحرية» اليميني المتطرف بزعامة ميلي، لورينا فيافيردي، أول من أمس، إنه «أمامنا خياران واضحان: إما أن نصبح أكبر حي فقير في العالم، أو نواصل هذا المسار نحو الرخاء والحرية».

بالمقابل، أشار النائب المعارض ليساندرو سانتورو، إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لعام 2001 كمثال على مخاطر إصلاحات السوق الحرة، وأضاف: «نحن الأرجنتينيون نعرف ما يحدث عندما يركز النموذج الاقتصادي على التكيف وإلغاء القيود التنظيمية».

وحقق ميلي فوزاً في الانتخابات التي جرت في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية، حيث يتجاوز التضخم السنوي 200 في المائة، فيما تصل مستويات الفقر إلى 40 في المائة. وكان ميلي قد بدأ فترة ولايته بتخفيض قيمة البيزو بأكثر من 50 في المائة، وتقليص الدعم الحكومي للوقود والنقل، وخفض عدد الوزارات إلى النصف. وفي تأييد لإصلاحات ميلي وافق صندوق النقد الدولي، الأربعاء الماضي، على صرف حوالي 4,7 مليارات دولار للأرجنتين.

في موازاة ذلك أطلقت الشرطة مرة أخرى، أول من أمس، الغاز المسيل للدموع على حشود المتظاهرين أمام البرلمان.

والخميس الماضي، غادر نواب المعارضة جلسة المناقشات للحظات، تنديداً بـ«قمع» الشرطة للتظاهرات، بعدما أطلقت قوات إنفاذ القانون الرصاص المطاطي، كما استخدمت خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع، لتفريق المتظاهرين وإخلاء الطرق المؤدية للبرلمان. وأفادت وسائل إعلام أرجنتينية عن إصابة 3 أشخاص بجروح وإلقاء القبض على شخصين، من دون تأكيد رسمي لذلك. من جهتها، أفادت نقابة الصحافة في بوينس آيرس بإصابة حوالي 15 صحافياً بالرصاص المطاطي، أحدهم في الوجه. وخرجت تظاهرة شارك فيها آلاف الأشخاص عن السيطرة، مساء الأربعاء الماضي، ممّا دفع الشرطة إلى استخدام الغاز المسيل للدموع. وألقي القبض على 6 أشخاص ثمّ أُفرج عنهم الخميس. يأتي ذلك بعد ما يزيد بقليل عن أسبوع من نزول عشرات آلاف الأرجنتينيين إلى الشارع، وسط إضراب عام. وقال الأمين العام للاتحاد العمالي العام، هكتور دايير، حينها إنه «بعد شهر ونصف الشهر من تولّي ميلي سدة الرئاسة، حاملاً معه مروحة واسعة من مشاريع القوانين لإزالة الضوابط الاقتصادية»، فقد «اشتعل الناس غضباً».

(فرانس برس، رويترز، العربي الجديد)

تحالف يميني

ترفض كتلة المعارضة الرئيسية من حزب «الاتحاد من أجل الوطن»، اليساري الوسطي، سياسات الرئيس خافيير ميلي. بالمقابل لا يشغل حزب ميلي «تقدم الحرية» سوى عدد قليل من المقاعد في البرلمان (38) من أصل 257 مقعداً، لكنه لا يزال قادراً على حشد الدعم الكافي من الحلفاء، بما في ذلك ائتلاف يمين الوسط الرئيسي «معاً من أجل التغيير» للمضي قدماً في مشروع القانون الذي اقترحته الحكومة.

أمام البرلمان الأرجنتيني أول من أمس (لويس روبايو/ فرانس برس)

متابعة

جرى سحب 3 آلاف جندي من «أتميس» (فرانس برس)

«أتميس» تواصل الانسحاب من الصومال

أكملت قوة حفظ السلام التابعة إلى الاتحاد الأفريقي في الصومال (أتميس)، أمس السبت، المرحلة الثانية من انسحابها من البلد، والذي يشمل 3 آلاف جندي، بعد تأخير لمدة أربعة أشهر.

وكانت الحكومة الصومالية قد طلبت، بعد تصاعد عمليات حركة «الشباب»، «تعليقاً تقنياً» مدته ثلاثة أشهر لعملية سحب الجنود التي كان من المقرر تنفيذها بحلول سبتمبر/ أيلول الماضي. وقالت قوة حفظ السلام، في بيان أمس السبت، إن «بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس) استكملت المرحلة الثانية من الانسحاب، والتي تضمنت خفض عدد القوات بمقدار 3000 جندي». وسلمت «أتميس» سبع قواعد عمليات أمامية لقوات الحكومة الصومالية، المدعومة دولياً، وأغلقت قاعدتين أخريين. وقال قائد القوة الجنرال، سام أوكيدينغ، في البيان: «سنبدأ قريباً الاستعدادات للمرحلة التالية، المرحلة الثالثة، لخفض أعدادنا بمقدار 4 آلاف جندي في يونيو/ حزيران المقبل».

وبلغ عدد الجنود الذين جرى سحبهم في المرحلتين الأولى والثانية 5000 عنصر. ولا يزال 14600 عنصر من بوروندي وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا منتشرين في الصومال. وبموجب جدول زمني للأمم المتحدة ستنسحب «أتميس» بشكل كامل من البلاد بحلول نهاية العام الحالي، وتسلم المسؤولية لقوات الأمن الصومالية. يشار إلى أنه في إبريل/ نيسان 2022، وافق مجلس الأمن الدولي على أن تحل «أتميس» محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم) التي شُكّلت عام 2007. ومُنحت قوة حفظ السلام التابعة إلى الاتحاد الأفريقي في الصومال تفويضاً معززاً لمحاربة «الشباب». وبلغ عدد أفراد هذه القوة الجديدة 20 ألف عسكري وشرطي ومدني، سيخفّض بشكل تدريجي على مراحل عدة، بدأت في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2022، على أن تنتهي عملية الانسحاب بحلول 31 ديسمبر 2024. وطُردت الحركة من البلدات والمدن الرئيسية في الصومال خلال الفترة بين 2011 و2012، لكنها لا تزال تنتشر في مساحات واسعة من المناطق الريفية. وتواصل «الشباب» شن هجمات ضد أهداف أمنية ومدنية، بما فيها العاصمة مقديشو، رغم هجوم مضاد للقوات الحكومية وضربات جوية أميركية وعمليات على الأرض لقوة الاتحاد الأفريقي.

وتأتي عملية مواصلة «أتميس» الانسحاب من الصومال في الوقت الذي تشنّ فيه القوات الصومالية هجمات متواصلة على عناصر «الشباب»، خصوصاً في وسط البلاد. ونجحت منذ أشهر في استعادة العديد من المناطق بوسط البلاد من الحركة، فيما يعلن الجيش الصومالي، في بيانات شبه يومية، عن سقوط قتلى وجرحى من الحركة، جراء هجماته وضربات من الحلفاء. وكانت القوات الصومالية قد أعلنت، في بيان أمس الأول الجمعة، إلحاق خسائر كبيرة بحركة «الشباب»، عبر استهداف مخازن ومستودعات لها وسط البلاد. وقال جهاز الأمن والمخابرات الوطني الصومالي، في بيان، إنه «جرى تدمير مركز تخزين أسلحة ومركز آخر يوجد فيه عدد كبير من الآليات» لحركة «الشباب» في مناطق تابعة لمحافظة جلجدود وسط البلاد.

(العربي الجديد، فرانس برس)